



جامعة قاصدي مرباح ورقلة

العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي،الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق

ب عنوان

دور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسة الاقتصادية

(دراسة حالة مؤسسة سونطراك المديرية الجهوية قاسي
طويل 2023_2024)

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

بوقفة عبد الحق

من إعداد الطالب:

❖ لكل أنيس

❖ كحلي عبد الصمد

نوقشت علنا بتاريخ : 2026/05/23

أمام لجنة المكونة من السادة :

❖ أ.د /فروحات حدة (أستاذ تعليم عالي)رئيسا

❖ أ.د /بوقفة عبد الحق (أستاذ تعليم عالي)مشرفا ومقررا

❖ أ.د /خليفة لخميسي (أستاذ تعليم عالي)مناقشا

السنة الجامعية 2025 / 2026



جامعة قاصدي مرباح ورقلة

العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي،الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق

بعنوان

دور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسة الاقتصادية

(دراسة حالة مؤسسة سونطراك المديرية الجهوية قاسي
طويل 2023-2024)

تحت إشراف الاستاذ الدكتور:

بوقفة عبد الحق

من إعداد الطالب:

❖ لكحل أنيس

❖ كحلي عبد الصمد

نوقشت علنا بتاريخ : 2026/05/23

أمام لجنة المكونة من السادة :

❖ أ.د /فروحات حدة (أستاذ تعليم عالي) رئيسا

❖ أ.د /بوقفة عبد الحق (أستاذ تعليم عالي) مشرفا ومقررا

❖ أ.د /خليفة لخميسي (أستاذ تعليم عالي) مناقشا

السنة الجامعية 2025 / 2026



الإهداء

ماسلكنا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضلته فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

إلى من كلل العرق جبينها إلى من علمتني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره ي قلبي أبدا من بذلت الغالي والنفيس واستمدت منها قوتي واعتزاني بذاتي، إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى الإنسانية العظيمة التي لطالما تمنيت أن تقر عينها لرؤيتي في يوم كهذا

أمي العزيزة

وإلى

أختي وبناتها

إلى كل من كان عوناً وسندا في هذا الطريق، أهدىكم هذا الإنجاز الذي تم والله الحمد والمنى

لكحل أنيس



إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ المكارم، وبتوفيقه تنال المقاصد وتدرّك المآرب، له الحمد حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى أبي الكريم، الذي نهض بأعباء الحياة وحده، فكان لي بعد الله أبا رحيمًا، وسندا متينًا، وبذل من صبره وكده ما أعجز عن وفائه شكرا وثناء، فجزاه الله عني خير ما جزى والدا عن ولده.

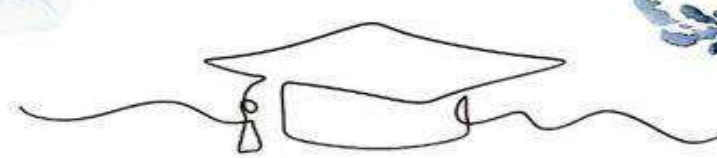
وإلى روح أمي رحمها الله رحمة واسعة، التي اختارها الله إلى جواره وأنا غضّ الصبا، فما غابت عن القلب يوما، ولا برح طيفها يرافق أيّامي، أسأل الله أن يجعل قبرها روضة من رياض الجنان، وأن يجمعني بها في مستقرّ رحمته. وإلى إخوتي وأهلي، لما غمروني به من صفاء المودة، وحسن المؤازرة، وصادق الدعاء، فكانوا عدّتي في الشدائد وأنسي في مسيرة الكفاح.

كما أهديه إلى أستاذي المشرف، تقديرا لعلمه وفضله، وما أولاني من كريم التوجيه وحسن الرعاية، وإلى سائر أساتذتي الأفاضل الذين كان لهم الأثر الحسن في تكويني العلمي.

ولا أغفل أصحابي ورفقاء دربي، الذين شاركوني وعناء الطريق وحلاوة المنتهى، فكانوا خير صحبة وخير معين. وأهدي هذا العمل كذلك إلى أهلنا الصابرين في غزة وفلسطين، الذين سَطّروا بصبرهم وثباتهم صفحات من العزّ والكرامة، نسأل الله لهم نصرا مؤزرا وفرجا قريبا.

وفي الختام، أهدي هذا الجهد إلى كلّ من أحسن إليّ بقول أو فعل أو دعاء، راجيا من الله أن يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم، مباركا في حاضري ومستقبلي.

كحلي عبد الصمد



الشكر و التقدير

وكان فضل الله عليكم عظيمًا

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لا يشكر الناس لا يشكره الله
يسورنا نحن الطالبين لكل أنيس و كحلي عبد الصمد أن نتقدم بخالص
عبارات الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور الفاضل

بوقفة عبد الحق

لجهوده المبذولة في تصويب هذا العمل وعلى كل ما قدمه لنا لإثراء
موضوع دراستنا

والشكر الموصول إلى كل عمال قسم المالية للمؤسسة محل الدراسة لما
قدموا لنا من معلومات تقدم موضوعنا

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، والشكر
الموصول إلى كل من علمنا حرفاً، إلى كل من شاركنا فرحة هذا الختام

اللهم لك الحمد والشكر هذا من فضل ربي

إن يعلم الله في قلوبكم خيراً يؤتكم خيراً



الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسات المحاسبية في تحديد وقياس ربحية المؤسسات الاقتصادية، مع دراسة حالة على مؤسسة سوناطراك (المديرية الجهوية قاسي طويل - ورقلة) خلال الفترة الممتدة بين 2023 و 2024. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتدعيم الإطار النظري، ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي من خلال تحليل القوائم المالية (الميزانية وحساب النتائج) وإجراء مقابلة مع مسؤول قسم المالية والمحاسبة بالمديرية .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الخيارات والسياسات المحاسبية المطبقة، وتحديدًا سياسة الإهلاك (الثابت أو المتناقص) وطرق تقييم المخزونات (التكلفة الوسطية المرجحة أو الوارد أولاً صادر أولاً)، تؤثر بشكل مباشر وجوهري على تحديد النتيجة الصافية ومؤشرات الربحية الأساسية مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). كما أظهرت النتائج أن مؤسسة سوناطراك تعتمد سياسات محاسبية تتوافق مع النظام المحاسبي المالي وتتلاءم مع طبيعة نشاطها، مما يساهم في توفير معلومات مالية دقيقة وشفافة تعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة وتدعم عملية اتخاذ القرارات، حتى في ظل التراجع النسبي المسجل في أرباح المؤسسة خلال فترة الدراسة والنتائج عن عوامل اقتصادية وتشغيلية .

الكلمات المفتاحية: سياسات محاسبية، ربحية، مؤسسة سوناطراك، عائد على أصول (ROA) ، عائد على حقوق ملكية (ROE) ، طرق تقييم، إهلاك.

Abstract:

This study aimed to highlight the role of accounting policies in determining and measuring the profitability of economic enterprises, with an applied study on Sonatrach (Regional Directorate of Gassi Touil – Ouargla) during the period 2023–2024. To achieve the study's objectives, a descriptive–analytical approach was adopted for the theoretical framework, alongside a case study approach for the practical part. This involved analyzing financial statements (Balance Sheet and Income Statement) and conducting an interview with the head of the finance and accounting department at the directorate.

The study reached several key findings, most notably: the adopted accounting policies and choices, specifically depreciation methods (straight-line or declining balance) and inventory valuation methods (Weighted Average Cost or FIFO), have a direct and substantial impact on determining net income and key profitability indicators such as Return on Assets (ROA) and Return on Equity (ROE). Furthermore, the results showed that Sonatrach relies on accounting policies that comply with the Financial Accounting System (SCF) and align with the nature of its extractive activities. This contributes to providing accurate and transparent financial information that reflects the company's true economic performance and supports the decision-making process, even in light of the relative decline in the company's profits during the study period due to economic and operational factors.

Keywords: Accounting Policies, Profitability, Sonatrach Company, Return on Assets (ROA), Return on Equity (ROE), Valuation Methods, Depreciation.

III	الإهداء
IV	الشكر والتقدير
V	الملخص
VII	قائمة المحتويات
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XI	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
1	الفصل الأول: مراجعة الأدبيات النظرية و التطبيقية للسياسات المحاسبية والربحية
2	مقدمة الفصل
3	المبحث الأول: الإطار النظري للسياسات المحاسبية والربحية
3	المطلب الأول: الأسس النظرية للسياسات المحاسبية
10	المطلب الثاني : المفاهيم والمؤشرات المتعلقة بالربحية
26	المطلب الثالث: العلاقة بين السياسات المحاسبية وتحديد الربحية
29	المبحث الثاني : الدراسات السابقة باللغة العربية و الأجنبية
30	المطلب الأول : دراسات باللغة العربية
34	المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية

قائمة المحتويات

37	المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة
40	خلاصة الفصل
41	الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسات الاقتصادية
42	مقدمة الفصل
43	المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة سوناطراك
43	المطلب الأول: تعريف مؤسسة سوناطراك قاسي طويل وهيكلها التنظيمي
46	المطلب الثاني: تقديم قسم المالية والمحاسبة
49	المبحث الثاني: السياسات المحاسبية المطبقة لمؤسسة سوناطراك
49	المطلب الأول: عرض استمارة المقابلة مع المسؤول قسم المالية والمحاسبة لمديرية قاسي طويل - ورقة -
54	المطلب الثاني: السياسة المحاسبية للإهلاك وتأثيرها على الربحية
61	المطلب الثالث: السياسة المحاسبية للمخزونات وتأثيرها على الربحية
67	المطلب الرابع: تحليل أثر السياسات المحاسبية على ربحية المؤسسات الاقتصادية مؤسسة سوناطراك - قاسي طويل - ورقة
73	خلاصة الفصل
74	الخاتمة
77	قائمة المراجع
80	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	الفرق بين الربح والربحية	13
1-2	جدول الاسئلة الموجه لمسؤولي قسم المالية والمحاسبة لمديرية قاسي طويل ورقة	39
2-2	جدول اهتلاك بعض تثبيات المؤسسة لسنة 2023	44
3-2	جدول إهلاك بعض التثبيات المؤسسة لسنة 2024	44
4-2	جدول الإهلاك بعد تغيير الطريقة لسنة 2023	45
5-2	جدول اهتلاك بعد تغيير الطريقة لسنة 2024	46
6-2	جدول يبين مقدار التغيير في نسب بعد تغيير طريقة الإهلاك	47
7-2	حركة المخزون لشهر ديسمبر وفق طريقة التكلفة الوسطية المرجحة	48
8-2	حركة المخزون لشهر ديسمبر وفق طريقة الداخل أولا الخارج أولا	49
9-2	حركة المخزون لشهر ديسمبر وفق طريقة التكلفة الوسطية المرجحة	50
10-2	حركة المخزون لشهر ديسمبر وفق طريقة الداخل أولا الخارج أولا	51
11-2	جدول حسابات نتائج المؤسسة لفترة 2023 و 2024	52
12-2	جدول تطور صافي الربح وهامش الربح الصافي لمديرية قاسي طويل	57
13-2	جدول تطور صافي الربح والعائد على الأصول لمديرية قاسي طويل	58
14-2	جدول نسب العائد على حقوق الملكية لمديرية قاسي طويل	59

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	العوامل المؤثرة على الربحية	20
1-2	الهيكل التنظيمي لمديرية سونطراك - قاسي طويل ورقلة-	45
2-2	الهيكل التنظيمي لمديرية سونطراك - قاسي طويل ورقلة-	48
3-2	أعمدة بيانية لنسب هامش الربح الصافي لمديرية قاسي طويل	73
4-2	أعمدة بيانية لنسب العائد على الأصول لمديرية قاسي طويل	74
5-2	أعمدة بيانية لنسب العائد على حقوق	75

قائمة الملاحق

الرقم	إسم الملحق	الصفحة
(1)	الميزانية	87
(2)	حساب النتائج	88
(3)	الهيكل التنظيمي	89

المقدمة

تعد المؤسسات الاقتصادية من أهم الركائز الأساسية في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية، إذ تسعى دائما إلى ضمان استمراريته وتحسين أدائها المالي في ظل التغيرات الاقتصادية والتنافس المتزايد بين المؤسسات. ولتحقيق ذلك تعتمد المؤسسات على مجموعة من الآليات والأساليب الإدارية والمحاسبية التي تساعدها على اتخاذ القرارات المناسبة وتحقيق أهدافها المالية.

وتعتبر السياسات المحاسبية من بين أهم الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسة في معالجة مختلف العمليات المالية والمحاسبية، حيث تساهم في تنظيم طرق القياس والإفصاح والتقييم المحاسبي مما يضمن تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المستفيدة في اتخاذ القرارات. كما أن حسن اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية ينعكس بشكل مباشر على النتائج المالية للمؤسسة وعلى مستوى الربحية التي تسعى إلى تحقيقها.

وتعدّ الربحية مؤشرا أساسيا لقياس كفاءة المؤسسة ونجاحها في استغلال مواردها وتحقيق عوائد مالية تضمن استمراريته وتطورها، لذلك فإن العلاقة بين السياسات المحاسبية والربحية تعد من المواضيع المهمة التي تستوجب الدراسة والتحليل، خاصة في المؤسسات الكبرى التي تعتمد على أنظمة محاسبية دقيقة ومعقدة.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أثر السياسات المحاسبية على ربحية مؤسسة سوناطراك، من خلال تحليل أهم السياسات المحاسبية المطبقة ومدى انعكاسها على النتائج المالية ومؤشرات الربحية، قصد إبراز الدور الذي تلعبه هذه السياسات في تحسين الأداء المالي وتعزيز استقرار المؤسسة.

أولا: طرح الاشكالية:

في ضوء الدراسة التي سوف نقوم بها يمكن صياغة الاشكالية على النحو التالي :

الى اي مدى تؤثر السياسات المحاسبية المتبعة على تحديد ربحية المؤسسة سوناطراك - قاسي طويل - ؟

للإجابة على الاشكالية الرئيسية يجب طرح بعض الاسئلة الفرعية التالية :

1. ما هي السياسات المحاسبية المتبعة في مؤسسة سوناطراك وفق النظام المالي المحاسبي SCF؟

2. كيف يتم قياس الربحية في مؤسسة وماهي المؤشرات المستخدمة لقياسها؟

3. ما مدى تأثير سياسة الإهلاك على ربحية سوناطراك؟

4. مامدى تأثير سياسة تقييم المخزون على الربحية مؤسسة سوناطراك؟

ثانيا: الفرضيات:

1. تتبع المؤسسة سياسة اهلاك وسياسة تقييم المخزون.
2. يتم قياس ربحة مؤسسة سوناطراك من خلال الإعتماد على مؤشرات النتائج المالية.
3. يؤدي اختيار طريقة معينة لإهلاك الأصول إلى التأثير بشكل مباشر على حجم الأعباء السنوية لمؤسسة سوناطراك، مما ينعكس بالزيادة أو النقصان على النتيجة المالية (الربحية) المحققة في نهاية الدورة.
4. يؤدي إختيار طريقة معينة لتقييم المخزون إلى التأثير بشكل مباشر على حجم رصيد حساب المخزونات لمؤسسة سوناطراك، مما يؤدي إلى إحداث فرق في نتيجة السنة المالية المحققة في نهاية الدورة.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع :

- أهمية الموضوع
- رغبة الطلبة وزيادة المعرفة وتنميتها

رابعا: اهداف الدراسة :

- دراسة وتحليل مفهوم السياسات المحاسبية وأهميتها .
- تحديد العلاقة بين السياسات المحاسبية ومؤشرات الربحية .
- تقييم مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمعايير المحاسبية المالية.

خامسا: اهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الذي تؤديه السياسات المحاسبية في التأثير على مؤشرات الربحية داخل المؤسسات الاقتصادية، باعتبار أن اختيار السياسات والطرق المحاسبية المناسبة يساهم في تقديم نتائج مالية أكثر دقة وموضوعية. كما تبرز أهمية الدراسة من خلال محاولة ربط الجانب النظري بالتطبيقي عبر دراسة حالة شركة سوناطراك، مما يساعد على فهم أثر السياسات المحاسبية المعتمدة على مستوى الربحية واتخاذ القرارات المالية. إضافة إلى ذلك، تساهم هذه الدراسة في إثراء الجانب الأكاديمي المتعلق بالعلاقة بين السياسات المحاسبية والربحية داخل البيئة الجزائرية.

سادسا: حدود الدراسة:

تقع حدود الدراسة فيما يلي:

متغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة في السياسات المحاسبية كمتغير مستقل ربحية المؤسسات الإقتصادية تابع

الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في فترة الدراسة الحالية طيلة الفترة الممتدة من 2026/02/16 إلى غاية 2026/03/01.

الحدود المكانية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية سوناطراك - المديرية الجهوية قاسي طويل -

سابعا: منهج البحث :

المنهج الوصفي التحليلي :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث استخدم المنهج الوصفي في عرض مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالسياسات المحاسبية والربحية، مع التطرق إلى أهم السياسات المحاسبية المؤثرة على النتائج المالية للمؤسسة. أما المنهج التحليلي فقد تم استخدامه في تحليل القوائم المالية ومؤشرات الربحية الخاصة بشركة سوناطراك، بهدف دراسة أثر السياسات المحاسبية المطبقة على مستوى الربحية واستخلاص النتائج المتعلقة بموضوع الدراسة.

دراسة حالة : وذلك من خلال إنجاز الفصل الثاني والمتعلق بالجانب التطبيقي .

ثامنا: صعوبات الدراسة:

ووجهت مجموعة من الصعوبات أثناء إنجاز هذا العمل تذكر فيما يلي:

- ❖ عدم وجود مراجع تربط بين متغيرات الدراسة.
- ❖ عدم الحصول على الكم الكافي من المعلومات المقدمة من المؤسسة محل تربية.

تاسعا: هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية الدراسة واختبار الفرضيات المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار النظري والتطبيقي لمتغيرات الدراسة المتعلقة بأثر السياسات المحاسبية على ربحية مؤسسة سوناطراك، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين؛ خصص المبحث الأول للإطار المفاهيمي للسياسات المحاسبية والربحية مع توضيح أهم المؤشرات المرتبطة بهما، أما المبحث الثاني فقد تناول الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وتحليل أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين دراستنا الحالية.

الفصل الثاني: خصص للدراسة التطبيقية بمؤسسة سوناطراك، وتم تقسيمه إلى مبحثين؛ تناول المبحث الأول تقديم المؤسسة محل الدراسة والمنهجية والأدوات المعتمدة في تحليل أثر السياسات المحاسبية على الربحية، بينما خصص المبحث الثاني لتحليل النتائج المالية ومناقشتها واختبار فرضيات الدراسة من خلال دراسة أثر بعض السياسات المحاسبية المعتمدة على مؤشرات الربحية داخل المؤسسة.

الفصل الأول

مراجعة الأدبيات النظرية والتطبيقية
للسياسات المحاسبية والربحية

مقدمة الفصل :

تعد السياسات المحاسبية ركن أساسي في إعداد القوائم المالية، ذلك لأن لها دور كبير في ضمان مصداقية وشفافية المعلومات المالية، حيث تساعد في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية للمؤسسة وتسمح بخلق توازن بين أصحاب المصالح (المستثمرون، الجهات الحكومية، الموظفون، البنوك).

من خلال هذا الفصل سنتعرف على مفهوم السياسات المحاسبية وخصائصها، التعرف على الإطار التنظيمي لها، وفي الأخير أهم هاته السياسات.

ولهذا تم تقسيم الفصل إلى مبحثين هما :

1. المبحث الأول : الإطار النظري للسياسات المحاسبية والربحية.

2. المبحث الثاني : الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسات المحاسبية والربحية

تعد المحاسبة بصفة عامة، والسياسات المحاسبية بصفة خاصة، المحرك الأساسي لعملية إنتاج المعلومات المالية التي تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة. فالمؤسسة الاقتصادية لا تعمل في فراغ قانوني أو تقني، بل تستند إلى مجموعة من المبادئ والأسس التي تتيح لها اختيار المعالجات المحاسبية الأكثر ملاءمة لطبيعة نشاطها وأهدافها الاستراتيجية.

المطلب الأول : الأسس النظرية للسياسات المحاسبية

تمثل الأسس النظرية للسياسات المحاسبية الإطار المفاهيمي الذي تستند إليه المؤسسة في اختيار المعالجات المالية الأنسب من بين البدائل المتاحة التي توفرها المعايير المحاسبية. وتكمن أهمية هذه الأسس في كونها تضبط عملية القياس والافصاح المحاسبي، حيث تهدف المؤسسة من خلال تبني سياسة محددة إلى تقديم صورة صادقة لمركزها المالي بما يخدم توجهاتها الاقتصادية، وهو ما يتطلب الإحاطة بمفهوم هذه السياسات، خصائصها، والعوامل المؤثرة في اختيارها كأساس لفهم أثرها على النتائج المالية.

الفرع الأول : مفهوم السياسات المحاسبية :

1.1. التعريف الأول:

تعرف السياسات المحاسبية بمفهومها الواسع على المستوى القومي بأنها مجموعة المعايير والقواعد المحاسبية التي تحكم عمليات القياس والافصاح والعرض للبيانات المالية الواردة بالتقارير المالية المنشآت في مجتمع معين وبناء على المفهوم السابق للسياسات المحاسبية تقوم كافة المنظمات الاقتصادية التي تعمل في هذا المجال بتطبيق هذه السياسات والسياسات المحاسبية قد تختلف من مجتمع لآخر متأثرة في ذلك بعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية السائدة في كل المجتمع من المجتمعات. وتعرف السياسات المحاسبية بمفهومها والضيق على مستوى المنشأة بأنها مجموعة المعايير والقواعد المحاسبية التي تحدد أسس القياس والافصاح والعرض للبيانات المالية الواردة بالتقارير المالية للمنشأة ويتم اختيار هذه المعايير والقواعد من بين جميع المعايير والقواعد المحاسبية المتاحة والمقبولة في بيئة عمل المنشأة.¹

¹ . ماهر محمود رسلان، العوامل المؤثرة في بناء السياسة المحاسبية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 12، العدد 2، جامعة 1992، ص55.

2.1. التعريف الثاني:

وفقا لما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 08 (IAS 08) ، تعرف السياسات المحاسبية بأنها المنظومة متكاملة من القواعد والمبادئ والممارسات المحددة التي تعتمد عليها المنشأة كمرجعية إجرائية عند إعداد تقاريرها المالية وعرضها. وتهدف هذه السياسات إلى إيجاد إطار توحيدي يضمن اتساق البيانات المحاسبية وقابليتها للمقارنة.¹

3.1. التعريف الثالث:

تشتمل السياسات المحاسبية على منظومة متكاملة من المبادئ، القواعد، والأعراف التي تعتمد عليها الإدارة كإطار منظم لعمليتي إعداد وعرض التقارير المالية. ونظرا لتعدد البدائل المحاسبية المتاحة للمعالجة الواحدة، تبرز أهمية الدور التقديري للإدارة في انتقاء وتطبيق السياسات الأكثر ملائمة لطبيعة نشاط المؤسسة؛ وذلك لضمان تقديم صورة عادلة وصادقة لمركزها المالي ونتائج أعمالها بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية المحيطة.²

4.1. التعريف الرابع:

تعتبر السياسات المحاسبية المنهج الأساسي الذي يحدد كيفية تنفيذ الإجراءات التقنية داخل المؤسسة؛ فهي تهدف بشكل جوهري إلى ضبط مسار العمليات المحاسبية لضمان استخراج معلومات دقيقة وموثوقة، مما يحقق الغاية النهائية للنظام المحاسبي المتمثلة في توفير بيانات ذات قيمة نفعية لمتخذي القرار.³

الفرع الثاني : مصادر وتصنيف السياسات المحاسبية :

تستمد السياسات المحاسبية وجودها من مصادر قانونية وتنظيمية محددة، وهي تخضع لتصنيفات متنوعة تضمن ترتيبها وتطبيقها بشكل سليم داخل المؤسسة.

¹ طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، الجزء الأول، الدار الجامعية، طبعة 02، الإسكندرية، مصر، 2008، ص598.

² ابراهيم سالم محمد غراب، محمود محمد عبد السلام البيومي، المبادئ الرئيسية بأهم معايير المحاسبة الدولية، المكتب العربي الحديث ٣٠ ش سوتير - الأزاريطة، مصر، ص4-5.

³ سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الراجية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص105.

1.2. مصادر السياسات المحاسبية :

تستمد السياسات المحاسبية مرجعيتها من مصادر تشريعية وتقنية تضمن توحيد الممارسات المالية، حيث تتنوع هذه المصادر بين أطر دولية ومعايير وطنية تهدف إلى ضبط طرق القياس والإفصاح داخل المؤسسة.

1.1.2. المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة قبولا عاما من اعضاء المهنة:

تستمد السياسات المحاسبية مرجعيتها التاريخية من هذا المصدر الذي يعد الأقدم والأكثر تأثيرا . ولا تزال فاعليته قائمة في البيئة المحاسبية الدولية حتى الوقت الراهن، نظرا لكونه يمثل القواعد التي تعارف عليها المهنيون وأقروها بصفة عامة، مما جعلها بمثابة دستور عملي يوجه الممارسات المحاسبية¹.

2.1.2. الجهة الحكومية المختصة او المفوضة بذلك:

"المادة 11: يمارس المجلس بعنوان التقييس

المحاسبى المهام الآتية :

جمع واستغلال كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وتدريبها

- تحقيق أو العمل على تحقيق كل الدراسات والتحليل في مجال تطوير واستعمال الأدوات والمسارات المحاسبية

- اقتراح كل الإجراءات التي تهدف إلى تقييس المحاسبات

- دراسة جميع مشاريع النصوص القانونية المرتبطة بالمحاسبة وإبداء الآراء فيها وتقديم التوصيات بشأنها،

- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين المستوى في مجال المحاسبة

- متابعة وضمان مراقبة النوعية فيما يتعلق بتطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية للتدقيق

¹ ويجانت، كيسو، كميل، ترجمة : مصطفى محمد جمعة ابو عمارة، نزار بن صالح الشويمان، " مبادئ المحاسبة "، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014-2015، ص 46.

- متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالمحاسبة على المستوى الدولي
 - تنظيم كل التظاهرات والملتقيات التي تدخل في إطار صلاحياته.¹
 - "المادة 12 : يمارس المجلس بعنوان تنظيم ومتابعة المهن المحاسبية، المهام الآتية :
 - المساهمة في ترقية المهن المحاسبية
 - المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين مستوى المهنيين
 - متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالتكوين في مجال المحاسبة على المستوى الدولي
 - متابعة وضمان تحيين العناية المهنية
 - إجراء دراسات في المحاسبة والميادين المرتبطة بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ونشر نتائجها
 - مساعدة هيئات التكوين في المحاسبة من خلال تصور دعائم بيداغوجية ومراجع أخرى متعلقة بهذا التكوين
 - تنظيم أو المساهمة في تنظيم ورشات التكوين بمناسبة إدخال قواعد محاسبية جديدة
 - القيام بالأبحاث المناسبة التي تسمح بإعداد الأدوات الجديدة التي توضع تحت تصرف المهنيين المحاسبين.²
- يعد الدور السيادي للدولة وسلطة القانون مصدرا لإلزام المؤسسات بتبني سياسات محاسبية معينة تصيغها لجان مختصة. ورغم القوة القانونية لهذا المصدر، إلا أنه يعاب عليه إفتقاره للمرونة، مما يفرز مشكلات إجرائية تعيق سرعة إيجاد الحلول المحاسبية، ويجعله متأخرا عن مسايرة التحولات والتغيرات المستمرة في المعايير المهنية الدولية.

¹ . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 7 ، المؤرخة في 27/01/2011.
² . نفس المرجع السابق .

3.1.2. أعضاء مهنة المحاسبة:

تصنف المنظمات والهيئات المهنية كأحد أهم المراجع الحيوية في صياغة السياسات المحاسبية، خاصة عند امتلاكها سلطة إقرار قواعد ملزمة لمنتسبيها. ويستمد هذا المصدر أهميته من قدرته العالية على المواءمة بين المرونة التنظيمية والقابلية للتطبيق العملي، مما يتيح استجابة سريعة لمتغيرات البيئة المالية. وبذلك يوفر هذا المصدر إطارا يجمع بين الانضباط الناتج عن الإلزام المهني والديناميكية اللازمة لتطوير الممارسات المحاسبية وتحديثها المستمر.¹

2.2. تصنيف السياسات المحاسبية :

يمكن تصنيف السياسات المحاسبية من خلال عدة معايير كل معيار يقسم الى عدة انواع و من اهم هذه المعايير:²

1.2.2. معيار الأدوات المستخدمة في التقدير :

حسب معيار الأدوات المستخدمة في التقدير تقسيم السياسات المحاسبية الى سياسات كمية و أخرى سياسات الكيفية أو وصفية :

1.1.2.2. السياسات الكمية :

تتضمن السياسات الكمية، أساليب قياس وتقييم بعض عناصر القوائم المالية، حيث تشير الى السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ونشرها كسياسة الإهلاك المتبعة، وسياسة إثبات الإيرادات وسياسة احتساب المخصصات، ومدى استخدام التكلفة التاريخية أو الإستبدالية، وطرق توحيد القوائم المالية (ان وجدت)، فهذا النوع من السياسات عادة ما يأتي في صورة أرقام، معدلات، معاملات، مجالات رقمية ... الخ

¹ محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2014 ص 5.
² إيتال خودة، العوامل المؤثرة في اختيار الدارة للسياسات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020، ص8.

2.1.2.2. السياسات النوعية (وصفية) :

هناك نوع آخر من السياسات المحاسبية تكون في شكل مراحل و شروط و اجراءات نصية بناء عليها تصنيف و تبويب و تحول العمليات من حساب الى حساب يتناسب مع طبيعتها الحالية .

2.2.2. معيار القوة الالزامية :

حسب معيار القوة الالزامية تميز بين نوعين من السياسات المحاسبية على النحو التالي:

1.2.2.2. سياسات إلزامية :

بعض السياسات المحاسبية تأخذ طابع الإلزامية في تطبيقها حيث تكون ادارة المؤسسة مجبرة على تطبيقها بغض النظر على مدى مناسبتها و في حقيقة الأمر أن مثل هذه السياسات المحاسبية تكون عادة في حالة عدم وجود بدائل محاسبية أخرى مثل الحالات التي تميل تطبيقها المحاسبية الى توحيد السياسات المحاسبية الجزئي او الكلي، اي يوجد خيار واحد لكل معالجة محاسبية.

2.2.2.2. سياسات اختيارية :

بعكس سابقتها، السياسات المحاسبية الاختيارية تكون في حالة وجود تعدد في السياسات المحاسبية المتاحة للتطبيق، حيث تكون امام ادارة المؤسسة عدة بدائل محاسبية لنفس العملية تختار الانسب من بينها بغية اعداد قوائم مالية تكون أكثر ملائمة و موثوقية لدى مستخدميها، و يعد هذا النوع من السياسات المحاسبية الاكثر انتشارا في الوقت الحالي رغم ما يثار حوله من جدل خصوصا في ما يتعلق باستغلال حرية الاختيار في مارب أخرى غير مهنية.

الفرع الثالث : التغيير في السياسات المحاسبية :

يعد التغيير في السياسات المحاسبية انتقالا منهجيا من قاعدة معتمدة إلى أخرى لتعزيز جودة المعلومة المالية. وفيما يلي مجموعة من التعريفات التي توضح ماهية التغيير في السياسات المحاسبية .

1.3. مفهوم التغيير في السياسات المحاسبية:

فيما يلي مجموعة من التعريفات التي توضح ماهية التغيير في السياسات المحاسبية¹ :

تعددت الرؤى الأكاديمية حول تعريف التغيير في السياسات المحاسبية؛ حيث يرى الشيرازي : " أنه يتمثل في التحول عن القواعد والإجراءات والأسس المتبعة، مشترطاً أن يفرض هذا التعديل إلى إنتاج معلومات مالية أكثر دقة وملاءمة لدعم التنبؤ واتخاذ القرارات، مع حتمية الإفصاح عن آثاره على البيانات المنشورة". وفي ذات السياق، يؤكد Hendriksen : " أن هذا التغيير يمس المبادئ والأسس المحاسبية، مما يلزم المنشأة بضرورة توضيح هذا التحول وانعكاساته بوضوح لمستخدمي القوائم المالية".

أما حنان : " فيعرّف هذا المفهوم بأنه عملية انتقال المؤسسة من مبدأ محاسبي متعارف عليه ومقبول إلى مبدأ بديل يحظى بنفس القبول العام، كالانتقال من الإهلاك الخطي إلى الإهلاك المتناقص. ويشدد على ضرورة الإفصاح عن الانعكاسات المالية لهذا التعديل، سواء على أرقام الفترة الحالية أو بأثره الرجعي على الفترات السابقة".

إنطلاقاً مما سبق يمكن تعريف التغيير في السياسات المحاسبية بأنه: أي تعديل يطرأ على المبادئ، والأسس، والقواعد المعتمدة في إعداد القوائم المالية للمؤسسة، والذي يستوجب إفصاحاً تاماً وشفافاً لمستخدمي هذه القوائم لبيان مبرراته والآثار المالية المترتبة عليه.

2.3.2. الاعتبارات الواجب مراعاتها عند اختيار السياسات المحاسبية:

إن اختيار أو تغيير السياسات المحاسبية من المهام الموكلة لإدارة المنشأة، حيث يسمح لها بالاختيار أو التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية إذا كانت من شأنها أن تضفي مصداقية أكبر وتحسن في جودة المعلومات المالية.

تسعى المؤسسات الاقتصادية بصفة مستمرة إلى الارتقاء بجودة وموثوقية قوائمها المالية، وفي هذا السياق، قد تضطر الإدارة إلى إحداث تعديلات على سياساتها أو تقديراتها المحاسبية. ويقصد بتغيير السياسات (أو الطرق) المحاسبية، أي تعديل يطرأ على المبادئ، الأسس، والقواعد، والممارسات التي تعتمد عليها المؤسسة في إعداد وعرض تقاريرها المالية. ونظراً لأهمية ثبات المناهج المحاسبية، فإن تبني سياسات جديدة لا يسمح به إلا ضمن شروط صارمة؛ كأن يكون هذا التغيير استجابة لإلزام قانوني أو تنظيم جديد،

¹ . بن التاج موسى، بوعلاق مبارك، آثار التغيير في السياسات المحاسبية على جودة القوائم المالية في البيئة الجزائرية دراسة ميدانية، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، ورقة، العدد الثاني، 2022، ص 127.

أو في حال أثبتت المؤسسة أن السياسة الجديدة ستؤدي إلى عرض مالي أكثر دقة وعدالة لحالتها الاقتصادية.

ومن الناحية الإجرائية، يتطلب التغيير في السياسة المحاسبية معالجة ذات أثر رجعي؛ حيث يتم تعديل الأرصدة الافتتاحية للنتائج غير الموزعة (أو الاحتياطات) للفترة الجارية، مع ضرورة تكيف المعلومات المقارنة للسنوات السابقة. تهدف هذه العملية إلى ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة عبر الزمن، وفي حال تعذر حصر الأثر المالي بدقة على السنوات الماضية، يلتزم الكيان بتقديم الإيضاحات الكافية ضمن الملحق لتفسير غياب هذا التكيف.¹

1.2.3. خصائص المعلومات المحاسبية :

"المادة 6 : يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، ولاسيما :

(محاسبة التعهد - استمرارية الاستغلال - قابلية الفهم - الدلالة - المصادقية - قابلية المقارنة - التكلفة التاريخية - أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني).²

الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وفقا للإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي³:

"تبنى النظام المحاسبي المالي (SCF) في إطاره التصوري جملة من الخصائص النوعية التي تضمن جودة وموثوقية التقارير المالية، مستمدا ذلك من المبادئ التي وضعتها لجنة المعايير المحاسبية الدولية في ثمانينيات القرن الماضي. وبالرغم من التطورات التي شهدتها الإطار الفكري الدولي لاحقا (خاصة في عام 2010)، إلا أن النظام المحاسبي المالي لا يزال يحتفظ بأركان أساسية تضمن للمعلومة المحاسبية فاعليتها، ويمكن إجمال هذه الخصائص في أربعة محاور رئيسية:

¹ . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، المؤرخة في 2009/03/25.

² . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، المؤرخ في 2007/11/25.

³ . جرد نورالدين، آيت محمد مراد، قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بين منظور النظام المحاسبي المالي ومنظور المعايير المحاسبية الدولية، مجلة البديل الاقتصادي، الجزائر، 2018، ص 144-145 .

3.1.1.2.3. الملائمة: تكتسب المعلومة قيمتها من مدى قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار

الاقتصادي، وذلك من خلال مساعدة المستخدمين في تقييم الأحداث (الماضية، الحاضرة، والمستقبلية) أو تصحيح تقييمااتهم السابقة، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهومي الأهمية النسبية وطبيعة المعلومة.

3.1.2.3. المصدقية أو الموثوقية: لكي تكون المعلومة محل ثقة، يجب أن تخلو من الأخطاء الجوهرية

والتحيز. وتتحقق هذه الخاصية من خلال السعي نحو تقديم "صورة صادقة" للواقع الاقتصادي، وتغليب الجوهر الاقتصادي للعمليات على مظهرها القانوني، مع الالتزام بالحياد التام والحذر الشديد والشمولية في عرض البيانات.

3.1.2.3. القابلية للمقارنة: تهدف هذه الخاصية إلى تمكين المستخدمين من إجراء مقارنات زمنية

(للمؤسسة ذاتها عبر فترات مختلفة) ومكانية (بين المؤسسات المتشابهة)، وهو ما يتطلب ثباتا واتساقا في طرق القياس والعرض المحاسبي.

3.1.2.3. الوضوح والقابلية للفهم: تشترط هذه الخاصية عرض المعلومات بأسلوب مبسط وواضح

يتناسب مع مستوى إدراك المستخدمين الذين يمتلكون قدرا معقولا من المعارف الاقتصادية والمحاسبية، بما يضمن عدم غموض البيانات المالية.

الفرع الرابع : العوامل التي تتحكم في تغيير السياسات المحاسبية :

تخضع عملية التعديل في السياسات المحاسبية لضوابط صارمة تهدف إلى الموازنة بين ضرورة

تطوير العرض المالي والحفاظ على مبدأ الثبات التاريخي للمعلومات¹.

1.4. محددات إقرار التغيير: بمجرد اعتماد نهج محاسبي معين، لا يسمح بالتراجع عنه إلا في حالتين:

- أن يكون التعديل استجابة لمتطلبات معيارية أو تفسيرات تقنية صادرة عن الجهات المنظمة للمهنة.
- أن يؤدي تبني السياسة المستحدثة إلى الرفع من مستوى جودة الكشف المالية بجعلها أكثر تعبيرا عن الواقع وموثوقية في العرض.

¹ . مها موسى محمد سالمه، عبدالرحيم محجوب أحمد محمد، أثر التغيير في السياسات المحاسبية على قرارات الإستثمار في الشركات الشفيفة (دراسة ميدانية بالتطبيق على شركة دانفوديو التجارية)، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد 2، السودان، 2023، ص 293.

2.4. حالات تخرج عن نطاق "تغيير السياسات": توجد ممارسات محاسبية لا تصنف ضمن التغييرات في السياسات، وهي:

- اعتماد طرق محاسبية لمعالجة عمليات أو وقائع تتفاوت في جوهرها الاقتصادي بشكل ملموس عما كان سائدا في السابق.
- البدء في تطبيق سياسة محاسبية على معاملات مستجدة لم تكن قائمة من قبل، أو كانت تفتقر للأهمية النسبية التي تستوجب المعالجة الخاصة.

3.4. المتطلبات الإجرائية والإفصاح: عند إقرار التغيير من قبل المنشأة، يتعين مراعاة الضوابط التالية:

- إبراز السياسة المحاسبية الجديدة من خلال تطبيق الأثر الرجعي، وهو ما يفرض تعديل كافة البيانات المالية المعروضة ضمن التقارير.
- يقتضي تطبيق الأثر الرجعي ضرورة تكييف القوائم المالية السابقة لأغراض المقارنة، وذلك لضمان انعكاس التعديلات الجديدة على البيانات التاريخية وتسهيل عملية التحليل الزمني.
- يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التالية المتعلقة بكل تغيير خلال الفترة الجارية:
 - تبيان طبيعة وصف التعديل المجرى.
 - ذكر الأسباب والمسوغات المنطقية التي دعت لهذا التحول.
 - توضيح الانعكاس المالي لهذا التغيير على بنود القوائم المالية للفترة الجارية.
- في الحالات التي يتم فيها تطبيق السياسة الجديدة دون إعادة عرض البيانات السابقة (لتعذر ذلك)، فإنه يشترط الإفصاح عن تلك الوضعية صراحة، مع وجوب إثبات أثر التعديل على رصيد الأرباح المدورة (المبقاة) في بداية السنة المالية الحالية.

- يقتضي الإفصاح السليم تجنب إجراء المقاصة بين آثار التعديلات المتنوعة والاكتفاء بالمبالغ الصافية؛ وذلك لتمكين المستخدم من تقدير الأهمية النسبية لكل تغيير على حدة، وتحديد مدى وجوب الإفصاح عنه حتى وإن كان تأثيره غير ظاهر تماما في الفترة الحالية، نظرا لاحتمالية ظهوره في الفترات المستقبلية.

المطلب الثاني : المفاهيم والمؤشرات المتعلقة بالربحية.

تعتبر الربحية المعيار الأساسي لنجاح المؤسسة واستمراريتها، لذا سنحاول في هذا المطلب توضيح أهم المفاهيم المرتبطة بها والمؤشرات التي تستخدم لقياس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح.

الفرع الأول : مفهوم وأهمية الربحية:

تمثل الربحية الركيزة الأساسية لتقييم الأداء المالي، فهي ليست مجرد فائض مادي، بل هي الضمان الحقيقي لتطور المؤسسة وبقائها في سوق المنافسة.

1.1. مفهوم الربحية :

يعتبر هدف تعظيم الربح أهم الأهداف الإستراتيجية التي تضمن للمؤسسة الإستمرارية والبقاء، فهي مقياس للحكم على كفاءتها في إستخدام مواردها المالية المتاحة لها الإستخدام الأمثل وذلك للسعي إلى تحقيق أكبر عائد ممكن، و يتم قياسها بالإعتماد على عدة معايير ومؤشرات، ومن أجل التعرف على مفهوم الربحية يجب التعرف أولاً على مفهوم الربح.

1.1.1. الربح:

للربح عدة مفاهيم منها:

1.1.1.1 المفهوم المالي للربح

يتمثل مفهوم الربح في علم الإدارة بأنه: " ذلك الربح الذي لا يقل مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، ولتحقيق هذا الربح لابد للإدارة المالية أن تحصل على الأموال بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكن من الحصول على عوائد مرضية لا يقل مستواها عما يستطيع أصحاب الأسهم فيها تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، وهذا المفهوم يتعلق بدرجة كبيرة بالفرصة البديلة لأصحاب الأسهم ومدى جدوى الاستثمار في هذا المشروع أو ذلك.¹

2.1.1.1. المفهوم الاقتصادي للربح

¹ . محمد الطيب موسى القذافي، محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي: 2012، ص.ص 41-42.

يعرف الاقتصاديون الربح بأنه " مقدار التغير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة " ¹.

3.1.1.1. المفهوم المحاسبي للربح

يعرف الربح وفق المفهوم المحاسبي على أنه الفرق بين الإيراد الكلي للسلعة والتكاليف الكلية.

أي أنه المبلغ المتبقي للمؤسسة بعد دفع عوائد عناصر الإنتاج التي تشترك في العملية الإنتاجية على أساس تعاقدية كالأجور والفائدة والريع، بالإضافة إلى الالتزامات الأخرى كالضرائب وأقساط الاهتلاك ².

وتفرق المحاسبة بين نوعين من الأرباح:

الربح الإجمالي : هو الإيراد من المبيعات مطروحاً منه تكلفة البضاعة المباعة.

الربح الصافي : يعادل مجموع الإيرادات مطروحاً منه مجموع المصاريف.

بالرغم من الترابط الوثيق بين علمي الاقتصاد والمحاسبة واهتمامهما المشترك بمتابعة أنشطة المؤسسات وقياس أحداثها المالية، إلا أنهما يختلفان في زمن الاعتراف بالربح وطريقة حسابه؛ وهذا الاختلاف في المنهجية يؤدي بالضرورة إلى نتائج نهائية متباينة. وقد أثار هذا التباين نقاشاً واسعاً حول الأهمية النسبية لكل من قائمة الدخل والميزانية العمومية عند قياس الأرباح؛ حيث يرى مؤيدو مدخل الميزانية أن الربح يتمثل أساساً في الزيادة التي تطرأ على حقوق الملكية (أي نمو قيمة الأصول) ³.

2.1.1. الربحية

1.2.1.1. تعريف الربحية

¹ حمزة حريز، محددات الربحية في شركات المساهمة الجزائرية دراسة قياسية لعينة من الشركات ولاية ورقلة للفترة ما بين: 2015-2011، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص.ص 4-5.

² عبد الحليم غربي، قياس وتوزيع الأرباح في البنوك المشاركة على ضوء ممارساتها المصرفية ومعاييرها المعاسبية، أطروحة دكتوراه جامعة فرحات عباس سطيف، 2007، ص.8.

³ عبد اللطيف مصيطفي، عبد القادر مراد، أثر إستراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، جامعتي غرداية والأغواط، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 36/2013: ص.36.

1.1.2.1.1. التعريف الأول: تعرف الربحية بأنها مفهوم يطلق على كل عمل اقتصادي تستعمل فيه الإمكانيات المادية والبشرية والمالية، ويعبر عنها بالعلاقة بين النتيجة والإمكانيات المستعملة، وتعتبر القياس النقدي للفعالية.

2.1.2.1.1. التعريف الثاني: كما عرفت الربحية على أنها: "التجسيد الفعلي للنتائج المحققة من طرف المؤسسة والتي تهتم جهات متعددة وفئات مختلفة (أمالك المساهمين، المقرضين الموردين العمال... إلخ)، وهذا ما جعل مفهومها أكثر نسبية يتحدد ويرتبط بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كل جهة من هذه الجهات.

3.1.2.1.1. التعريف الثالث: وتعرف الربحية أيضا على أنها " عبارة عن العلاقة التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.

4.1.2.1.1. التعريف الرابع: الربحية هي مفهوم واسع وله مجالات عديدة، وأن قياسها يعتبر مسألة دقيقة، وهذا القياس لا يكون ذات دلالة إلا إذا نسب إلى فترة مرجعية معينة، كما أنها مفهوم يطبق على كل عمل اقتصادي تستعمل فيه الإمكانيات المادية والبشرية والمالية ويعبر عنها بالعلاقة ما بين النتيجة والإمكانيات المستعملة، وتعتبر القياس النقدي للفعالية.¹

ويركز هذا التعريف على أن البرحية تعبر عن العلاقة ما بين النتيجة و الإمكانيات المستعملة لتحقيقها.

من خلال التعريفات السابقة و بصفة عامة يمكن القول بأن البرحية تعبر عن العلاقة بين النتائج التي تحققت في فترة معينة والوسائل التي تم من خلالها تحقيق تلك النتائج، فهي بمثابة معيار أو مقياس لكفاءة إستغلال المؤسسة للوسائل الإستغلالا الأمثل.

وتتحدد الصيغة العامة للربحية وفق المعادلة التالية:²

$$\text{الربحية} = \frac{\text{النتائج}}{\text{الوسائل المستخدمة}} \times 100$$

¹ Pierre Conso, la gestion Financière de l'entreprise, Dunod ebtrise, 7cme édition, 1985, P 203..

² . خالص صافي صالح، الربحة، مفاهيمها و صيغ التعبير عنها، مجلة العلوم التجارية، المعهد الوطن للتجارة العدد 1 – الجزائر 200 ص 27.

2.1. الفرق بين مفهوم الربح ومفهوم الربحية: الربح يمثل صافي الربح الذي يظهره جدول حسابات النتائج، الذي يمثل الفرق بين إيرادات المؤسسة ومصاريفها. أما الربحية فهي تشير إلى الربح منسوباً إلى بعض العناصر أو المكونات من الميزانية العمومية أو جدول حسابات النتائج.¹

الجدول رقم 1-1 : الفرق بين الربح والربحية

الفرق	الربح	الربحية
التعريف	والربح هو عامل مهم وأساسي لقياس أداء المؤسسات المالية حيث يقيس جودة الربح ويحدد إنتاجية المصروف ومدى قدرته على تحقيق الأرباح المستقبلية	العلاقة بين الأرباح التي كان لها الإسهام في تحقيق هذه الأرباح
القياس	الأرباح = الإيرادات - التكاليف	$\text{الربحية} = \frac{\text{النتائج}}{\text{الوسائل المستخدمة}} \times 100$
الوحدة الحسابية	قيمة مطلقة	نسبية مئوية
الاستخدام	يتم استخدامه لتحديد مقدار الربح خلال فترة زمنية محددة	يستخدم لتقييم كفاءة الأداء المالي
الارتباط بالنمو	تحقيق ربح لا يعني نماء المؤسسة ربما قد يكون ناتج عن عوامل مؤقتة	تعد الربحية هدف رئيسي وضروري لبقاء المؤسسة وإستمراريتها فالربحية العالية تعكس القدرة على النمو والإستدامة

المصدر : عكري سمية، أثر سياسات التسعير على الربحية في المؤسسات الإقتصادية دراسة حالة للمركب الصناعي والتجاري مطاحن الشرق الفجوج- ق المة- خلال الفترة الممتدة من 2018-

¹ . كنحو عبود كنحو، ابراهيم وهي فهد، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 253.

2024، مذكرة ماستر تخصص إدارة مالية، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص 27.

3.1. أهمية الربحية:

تتمثل أهمية الربحية في النقاط التالية:¹

- تعظيمها يعد أهم الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة
- يعتبر مصدرا هاما من مصادر التمويل الداخلي.
- تعد الربحية أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة
- تتمثل أهمية الربح في المؤسسات لأنه يعد مصدرا من مصادر توسيع المشروعات وزيادة الدخل.
- الربح ينتمي إلى الأموال المكونة لموجودات المؤسسة. وتعد أحد الحقوق الهامة للمالكين.
- تعبر الربحية عن فعالية القرارات المالية.

يهدف تحليل الربحية إلى تحديد الموقف الربحي للمؤسسة بصفة كلية مع إمكانية التخطيط المستقبلي لها، ويمكن تطبيق هذا التحليل على كافة المؤسسات بغض النظر عن طبيعة نشاطها الاقتصادي وشكلها القانوني، ونجد ان هذا التحليل يفيد بالدرجة الأولى الجهاز المالي والإداري للمؤسسة فهو يعمل بمثابة الضوء الكاشف الذي يعكس فعالية الاداء مما يتيح فرصة إجراء مقارنة بين فترات معينة لاكتشاف معدلات النمو أو التراجع وكذا معرفة الموقف التنافسي للمؤسسة، إضافة إلى هذا يفيد الجهات المتعاملة معها من مقرضين موردين ... الخ. بهدف الإطار الخاص بتحليل الربحية إلى التأكد من مدى قدرة المؤسسة على تخفيض التكلفة التمويلية إلى أدنى حد ممكن تحقيق معدلات مرتفعة على الاموال المستثمرة تعظيم قيمة الربح القابل للتوزيع، تغطية الوظائف الاقتصادية للأرباح، رفع سعر الأسهم المتداولة في السوق، تعظيم قيمة المؤسسة.

ويتضمن أربعة مراحل متكاملة فيما بينها وهي: تحليل ربحية المبيعات تحليل ربحية الأصول،

تحليل ربحية رأس المال الممتلك، تحليل مقدرة الربحية على سداد الالتزامات.²

¹ . خليل دية، عمر الفاروق عيدي، تأثير مصادر التمويل على ربحية المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة نواب خلال الفترة (2017-2020)، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، 2022، ص.ص 39-40.

² . حمزة حريز، مرجع سابق، ص 5.

الفرع الثاني: محددات الربحية والعوامل المؤثرة عليها :

تتحقق ربحية المؤسسة وفق مجموعة من العوامل والمحددات الداخلية والخارجية التي تساهم في رفع هذه الأرباح أو خفضها، وهو ما سنتعرف عليه في هذا الفرع.

1.2. محددات الربحية :

تتأثر ربحية المؤسسة بمجموعة من العوامل المتداخلة التي تشكل في مجملها المحددات الأساسية لقدرتها على تحقيق العوائد واستمرارية نشاطها الاقتصادي، والتي يمكن حصرها فيما يلي:¹

1.1.2. حجم الشركة: يقصد بالحجم هو تصنيف الشركة الى شركة صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة إجمالي الموجودات أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية، و يعتبر حجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي أما سلبيا أو ايجابيا حيث بينت بعض الدراسات وجود أثر سلبي للحجم على الأداء المالي، بينما بينت بعض الدراسات الأخرى أثر ايجابي للحجم على الأداء المالي و لأغراض الدراسة تم استخدام قيمة إجمالي المبيعات كمقياس لحجم الشركة، فهذا المقياس يظهر مدى حجم الشركة من خلال قيمة إجمالي المبيعات فيها

2.1.2. إنتاجية الشركة: و تعني مقدرة على توفير السلع و الخدمات و المتنوعة لعملاء الشركة حيث تم قياس هذا المتغير من خلال حساب معدل دوران الأصول و ذلك بقيمة إجمالي المبيعات على إجمالي الأصول و هي كالتالي : إنتاجية الشركة = إجمالي المبيعات إجمالي الأموال

للإنتاج أهمية كبرى تكمن هذه الأهمية في خلق و تحقيق عدد المنافع الاقتصادية المتمثلة في:²

- **المنفعة الشكلية (التحويلية) :** ذلك تغيير جوهر المادة وتحويلها الى مادة نفعيه سواء سلعة أو خدمة.
- **المنفعة المكانية :** و هي نقل السلع و الخدمات من مكانها على أماكن أكثر حاجة اليها و ذلك عن طريق النقل الذي بعد طريقة اقتصادية فعالة

¹. Zhe, p et al, Financial Activities and firm Performance-Microeconomics, evidence form manufacturing in shanghi, discussion, Paper No. 5/2005. <http://ssrn.com>

². نفس المرجع السابق.

- **المنفعة الزمنية** : وذلك عن الإدخال والتخزين و اختيار الوقت المناسب الذي تزداد فيه الحاجة إليها.
- **المنفعة الكلية** : و ذلك عن طريق نقل ملكية السلعة أو الخدمة أحياناً من شخص الى آخر .
- **المنفعة الاجتماعية** : و هي محصلة المنافع السابقة و يمكن تحقيقها تكامل للنشاط الاقتصادي و ذلك عن طريق تحقيق الأهداف الفعالية و الايجابية .

3.1.3. نسبة المديونية **debt ratio**: كما تسمى أيضا هيكل التمويل أو الافتراض أو نسب الرافعة

المالية و هي تساعد المحلل المالي على الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها أي مدى السير المالي، و تقيس هذه السنة قدرة المؤسسة على سداد كافة ديونها قصيرة الأجل و طويلة الأجل في مواعيد استحقاقها و تتكون نسب هيكل التمويل من النسب التالي :

- إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول
- إجمالي الديون إلى إجمالي حقوق الملكية .
- حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول
- هيكل رأس المال

و بناء عليه يستوجب التطرق الى تعريف نسبة اجمالي الديون إلى إجمالي الأصول حيث تستخدم هذه النسبة لحساب نسبة الأصول التي تم تمويلها عن طريق الديون و يمكن تعريفها على أنها نسبة تقيس المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الاعتماد على التمويل الخارجي في تمويل احتياجاتها

و يمكن حساب هذه النسبة من خلال الصيغة التالية :

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{إجمالي الإلتزامات}}$$

ومن خلال هذه النسبة نجدها تتكون من إجمالي الإلتزامات سواء كانت التزامات متداولة و قروض طويلة الأجل، إجمالي الأصول سواء كانت تلك الأصول متداولة أو ثابتة

4.1.3. **عمر الشركة**: و يقصد به عدد السنوات التي مرت منذ تأسيس الشركة حيث تم قياسه على أساس عدد السنوات التي مرت على الشركة منذ تأسيسها .

5.1.3. **نسبة التداول**: و تمثل مقدرة الشركة على دفع الإلتزامات قصيرة الأجل المترتبة عليها و تم قياس المتغير بقسمة مجموع الأصول المتداولة على مجموع الإلتزامات المتداولة.

نسبة التداول = مجموع الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة

6.1.3. درجة الرفع المالي للشركة: و تعني مقدرة الشركة على قياس تأثير زيادة في نسبة الافتراض على هيكل رأس المال من خلال درجة الرفع المالي و التي تعرف بأنها التغيير في نسبة العائد على السهم إلى نسبة التغير في الأرباح التشغيلية، حيث تم قياس هذا المتغير بقسمة الأرباح قبل الفائدة و الضريبة (EBIT) على الأرباح قبل الضريبة (EBT) حيث :

$$\frac{EBIT}{EBT} = DFL$$

7.1.3. رضا عملاء الشركة Customer satis faction : و تعني مقدرة الشركة على توفير السلع و الخدمات المناسبة و المتنوعة لعملاء الشركة، حيث يتم قياس هذا المتغير من خلال حساب معدل دوران الأصول و ذلك بقسمة إجمالي المبيعات على إجمالي الأصول .

2.2. العوامل المؤثرة على الربحية :

تتأثر المؤسسة الاقتصادية في سبيل تحقيق أهدافها المتعلقة بتعظيم الأربا بعدد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على الربحية سواء كانت داخلية أو خارجية.

1.2.2. العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المؤسسة.

تتأثر ربحية المؤسسة بعدة عوامل تتعلق ببيئتها الداخلية تتأثر وتؤثر فيها على سبيل المثال حجم المؤسسة السيولة دوران الأصول.¹

1.1.2.2. حجم المؤسسة :

تسعى الشركات لزيادة حجمها من أجلها زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة أرباحها من خلال هذا تستفيد الشركات من ثبات التكاليف الثابتة أو ما يعرف باقتصاديات الحجم، والتي تعبر عن تناقص متوسط التكاليف الكلية في الأجل الطويل مع زيادة حجم الإنتاج أو حجم المؤسسة. يمكن قياس حجم المؤسسة من خلال رأس مالها أو حجم المبيعات أو حجم الموجودات، ويعبر عن قدرة الشركة على التوسع في الاقتراض دون تردد الأمر الذي يعزز ثقة المقترضين على اعتبار أن الشركة أو المؤسسة تتميز برأسمال مرتفع

¹ _ الزهرة فرحاني، اقتصاديات الحجم كعائق لدخول السوق، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، سكرة 2012، ص، 78.

ومصادر مالية متعددة وحجم إنتاج واسع تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية مقارنة بغيرها من المؤسسات إلى أن الموجودات تستخدم بشكل فعال لزيادة أرباح المؤسسات.

2.1.2.2. السيولة:

إن لمقدار السيولة النقدية المتوفرة ورأس المال العامل والثابت أثرا على زيادة الأرباح أو نقصانها، فقد يؤدي توفر السيولة إلى إمكانية الاستفادة من فرص متاحة للاستثمار أو الحصول على بعض الخصومات النقدية والكمية وهذا يؤدي إلى زيادة الربح من خلال رأس المال الثابت يمكن أن يزداد الإنتاج وتحسن النوعية وقد يكون لرأس المال العامل دورا سلبيا على زيادة الربح في عدم التشغيل الجيد له.

3.1.2.2. دوران الأصول:

هو مقياس لقيمة مبيعات الشركة بالنسبة لقيمة أصولها ويستخدم لمعرفة كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتحصيل الإيرادات.

إن الارتفاع في معدل يشير إلى كفاءة الشركة في خلق الإيرادات وحسن استخدام أصولها وعلى العكس فإن انخفاضها يدل على عدم الاستثمار الأمثل لأصول الشركة ويختلف معدل دوران الأصول حسب القطاع الذي تنشط فيه الشركة على سبيل المثال فإن شركات بيع التجزئة تتميز بأعلى متوسط دوران الأصول عن باقي القطاعات وذلك بسبب قلة عدد وقيمة أصولها مقارنة بمبيعاتها المرتفعة.

في دراسة **WASSEM ANDALL (2015)**: التي هدفت إلى بيان كيفية استخدام الأصول وتوظيفها بطريقة تؤدي إلى زيادة الربحية في المؤسسات أي وجود حالات التضخم)، حيث فسر استخدام الديون داخل المؤسسة بغية توسيع نشاطها وتوضيح الأصول بطريقة مثلى مما يؤدي إلى الحصول على التدفقات النقدية المرتفعة وهذا ما يقودها نحو زيادة الربحية.

2.2.2. العوامل الخارجية المؤثرة على ربحية المؤسسة.

تتأثر ربحية المؤسسة بعدد العوامل الخارجية أهم هذه العوامل تتمثل في التضخم المنافسة السياسية الضريبية والنقدية.¹

¹ بن عمارة عبد الرحمان، بعباشة خولة، قرار التمويل وأثره على مؤشر الربحية في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة لمؤسسة كوندور برج بوعريرج)، مذكرة ماستر، جامعة محمد الباشير الإبراهيمي بوج بوعريرج، 2023، ص19.

1.2.2.2. التضخم : وهو ظاهرة اقتصادية تتمثل في زيادة كبيرة في العرض النقدي وارتفاع أسعار السلع والخدمات وينتج عن التضخم اختلال التوازن بين العرض والطلب يصاحبه انخفاض في القدرة الشرائية للنقود.

ويمكن تأثير التضخم على ربحية المؤسسة حيث أنه يرفع من تكلفة رأس مالها مما يؤثر سلبا على التدفقات النقدية ويؤثر على استثمارات المؤسسة، حيث أن الاستثمارات ذات السيولة العالية تكون أكثر عرضة لأثار التضخم مقارنة بالاستثمارات ذات السيولة المنخفضة وهذا يؤدي إلى حدوث خسائر حيث تفقد المؤسسة جزء من عوائد الاستثمارات.

2.2.2.2. المنافسة :

تعني المزاومة بين عدد من القوى تسعى لتحقيق نفس الهدف، ومن جهة أخرى تعني العلاقة بين التجار والمنتجين في صراعهم على الزبائن والمنافسة تقوم على خاصية جوهرية هي الابتكار والتميز ونتيجتها الحتمية هي القدرة جذب الزبائن.

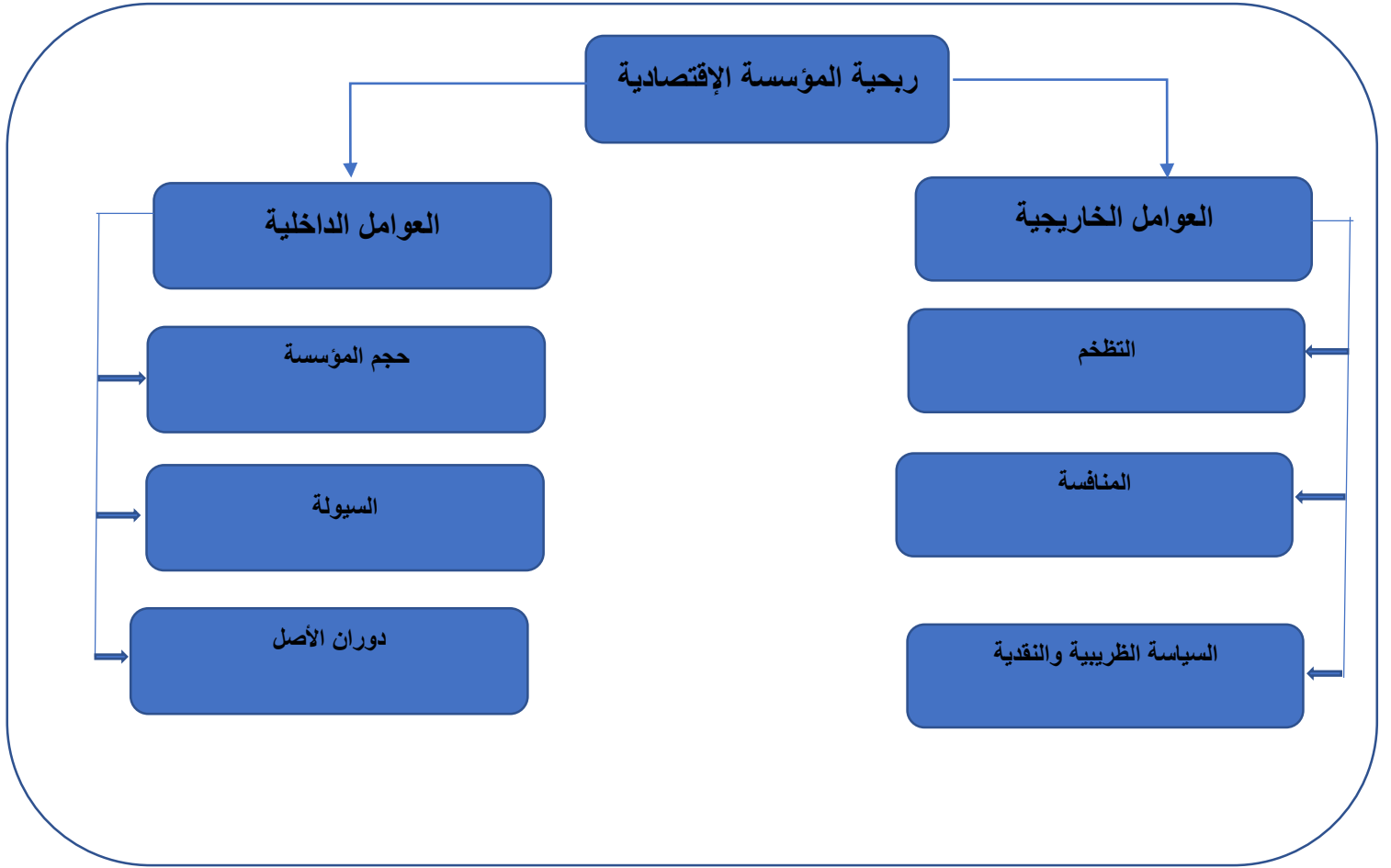
والمنافسة تؤثر على ربحية المؤسسة حيث أنه وفي حالة نشاط المؤسسة في السوق يسهل الدخول إليه بالنسبة للمنافسين حيث أنه بانضمام هاته الشركات إلى السوق وتوسعها تؤثر على هوامش ربح المؤسسة وبالتالي ربحيتها.

3.2.2.2. السياسة النقدية والضريبية :

السياسة النقدية هي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية لإدارة الأوضاع الاقتصادية الكلية للبلاد وبشكل عام يكون البنك المركزي أو السلطة النقدية بأي دولة هي المسؤولة بإعداد وتنفيذ السياسة النقدية الوطنية والتي تهدف لي تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب على النقود ويتم ذلك من خلال تعديل سعر الفائدة .

عند زيادة المعروض من النقود تنخفض أسعار الفائدة الأمر الذي يشجع على الاستثمار ويؤدي بالنتيجة إلى زيادة الإنتاج، ومنه له أثر ايجابي على أربا المؤسسات في حالة لجوء الحكومة إلى تخفيض معدل الضريبة على الأربا لكافة المؤسسات، فإن هذا من شأنه أن يرفع من أرباحها الصافية فالحكومة تأمل دائما أن يكون التأثير إيجابي لتخفيض الضريبة المتمثل في زيادة أرباح الشركات اكبر من التأثير السلبي المتمثل في القيمة الحقيقية لتلك الأرباح .

الشكل رقم (01) : العوامل المؤثرة على الربحية



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجانب النظري

الفرع الثالث : مؤشرات قياس الربحية

تعد مؤشرات قياس الربحية أداة أساسية لتقييم كفاءة الأداء المالي وضمان استدامة النمو، حيث توفر رؤية دقيقة حول مدى قدرة المشروع على تحويل الموارد إلى أرباح فعلية. وفيما يلي استعراض لأبرز هذه المؤشرات:

1.3. العائد على الأصول ROA:

يعد مؤشر العائد على الأصول أو ما يسمى بمعدل العائد المحاسبي أو معدل العائد المحاسبي المستحق من أكثر المؤشرات التحليلية التي تستخدم في تقييم الأداء لدى شركات الأعمال والتي تهم الملاك

والإدارة والمستثمرين¹، ويمثل هذا المؤشر القدرة الربحية للدينار الواحد ومقدار العائد الذي يحصل عليه كل دينار تم استثماره في الشركة ولذلك فإن ارتفاع القدرة الربحية للدينار الواحد يعني كفاءة العمليات التشغيلية والقرارات المالية المتخذة من قبل الإدارة المالية.

وهناك العديد من مزايا للعائد على الأصول منها:²

- سهولة عملية الحساب.
 - تتماشى مع المفاهيم المحاسبية لقياس الدخل وعائد الاستثمار.
 - تأخذ في الحسبان جميع التدفقات النقدية التي تحققها المنشأة، وتعتبر عن الربحية بشكل نسبة مئوية.
- رغم أهمية التحليل النسبي الذي يعتبر المحور الرئيسي في تقييم الأداء المالي إلا أن هذا الأسلوب لا يخلو من بعض العيوب والانتقادات منها :
- أ. لا تعني نسب المالية شيئاً ما لم يتم مقارنتها بمعيار يستخدم لأغراض المقارنة والنسب مع المعيار لا تعني شيئاً لأنها قيم تاريخية.
- ب. إن مجموعات النسب المالية جميعها لا بد أن تتكامل في منظومة واحدة لإعطاء صورة حقيقية عن منشأة الأعمال لأن الاعتماد على نسب معينة فقط قد يعطي نتائج مضللة.
- ت. يتم استخراج الكثير من النسب المالية باستخدام الأرقام الواردة في الميزانية العمومية للشركة في لحظة زمنية محددة وهذا يجعل الحكم على أداء الشركات مرهوناً بهذه اللحظة الزمنية.
- ث. إن اختلاف المعالجة المحاسبية لبعض عناصر الميزانية أو قائمة الدخل مثل معالجة الإهلاك والأرباح المحتجزة يؤدي إلى اختلاف نتائج النسب المالية وبالتالي اختلاف تقييم الأداء.
- بالإضافة إلى ما سبق وجهت بعض الانتقادات إلى مقياس ROA على الرغم من أهميته في قياس الأداء وكفاءة الإدارة من أهمها :

- يعتمد مؤشر ROA على مفهوم صافي الأرباح وليس على مفهوم التدفقات النقدية الذي تهتم به الإدارة المالية عند تقييم المشروعات الاستثمارية وهذا قد يؤدي إلى قبول اقتراحات تسهم بدرجة أقل في تعظيم ثروة الملاك أو رفض اقتراحات قد تسهم في تعظيم ثروة الملاك.

¹ . عمر عيد الجعدي، مدى اختلاف العالقة لكل من ROA و ROE مع العوائد غير العادية للاسهام وتأثير العلاقة بنوع القطاع والحجم، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، عمان 2015، ص 216

² . الزبيدي، حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق عمان، 2009، ص 144.

- يتجاهل مؤشر ROA ومؤشرات النسب المالية عموماً القيمة الزمنية للنقد فليس منطقياً أن يتم النظر إلى قيمة الدينار الحالية بنفس القيمة في السنوات القادمة، وعلى العكس من ذلك فإن مؤشرات التدفق النقدي تراعي القيمة الزمنية للنقد.
 - يفترض مؤشر ROA استخدام طريقة القسط الثابت في حساب الإهلاك بغض النظر عن طبيعة الاستثمارات المقترحة تنفيذها، كما أنها قد تعطي نتائج مضللة قد تؤثر في طبيعة القرار .
- ونتيجة لهذه العيوب في المقاييس التقليدية كان لابد من الاتجاه إلى مقاييس أكثر دقة وهي المقاييس الحديثة والتي تتمثل في مقياس القيمة الاقتصادية المضافة EVA والقيمة السوقية المضافة MVA والتي جاءت لمعالجة جوانب القصور في المؤشرات التقليدية لقياس وتقييم الأداء .

1.1.3. قياس العائد على الأصول (ROA):¹

يعتبر مؤشر العائد على الأصول (ROA) أو ما يسمى بالقابلية الإيرادية Earning Power من أكثر المؤشرات التحليلية المستخدمة في قياس الأداء لدى شركات الأعمال وعليه والتي تهم كلا من الإدارة والملاك والمستثمرين، وهو إطار تلجأ إليه الشركات لكونه يمثل مزيجاً لكل مقومات الربحية الإيرادات والتكاليف والاستثمار).

ويعبر هذا المؤشر عن ربحية الدينار الواحد المستثمر داخل شركة الأعمال وعليه فإن ارتفاعه قياساً بالمعيار التاريخي أو الصناعي يعني كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة في شركة الأعمال، بالإضافة إلى كفاءة القرارات المالية التي اتخذتها الإدارة المالية.

وذكر أبو نصار، بأن الشركات تختلف في تعريفها لمفهوم الدخل والاستثمار، فبعض الشركات تستخدم الدخل التشغيلي في حين تستخدم الأخرى صافي الدخل، كما أن البعض يستخدم إجمالي الموجودات عند الاستثمار والبعض الآخر يستخدم إجمال الموجودات مطروحاً منه المطلوبات المتداولة وهذه الطريقة تسمى طريقة "دوبونت" في تحليل الربح، وبين² الشيخ أن ROA يعد أحد المقاييس الأساسية للربح، ويعبر عن العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتاحة للإدارة، إذ يقيس القدرة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة للإدارة بغض النظر عن طرق تمويلها ويحسب على النحو التالي:³

¹ أبو نصار محمد، محاسبة الإدارية المتقدمة، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، 2001، ص101.

² الشيخ عماد، دراسة اسعار الأسهم، المجلة العربية للعلوم الإدارية 2012، ص. ص 207-238.

³ تهتان مراد، شروقي زين الدين، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، العدد 01 - افريل 2014 ص 34.

$$\frac{\text{النتيجة الصافية السنوية}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{العائد على الأصول}$$

1.1.1.3. العائد على حقوق الملكية :

ويقاس هذا المؤشر معدل العائد المحقق عن استثمار أموال المالكين، وأن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفؤ ويمكن أن يكون ارتفاعه دليلاً للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية، بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفّظ من القروض وبحسب بالصيغة الآتية:¹

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{معدل العائد على حق الملكية}$$

ويقصد بصافي الربح بعد الضريبة هو الربح المتحقق من عمليات المؤسسة أو أية مصادر أخرى بعد طرح الضرائب.

أم المقصود بحقوق الملكية هي رأس المال المدفوع مضافاً إليه الاحتياطات المختلفة و الأرباح غير الموزعة مطروحة منها جميع الديون قصيرة الأجل، كما يطرح منها أية موجودات غير ملموسة إذا تحدثنا عن صافي حقوق المالكين الملموسة.

ويستخدم هذا القياس لمعرفة كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة جانبي الميزانية أو مهارة استخدام الموجودات لتحقيق المبيعات (كفاءة التشغيل) وكذلك المالية لتحقيق أفضل عند ممكن لأصحاب المؤسسة.

2.1.1.3. هامش الربح التشغيلي:

الربح التشغيلي هو مؤشر آخر لقياس الربحية الناتجة فقط عن النشاط الرئيسي للمنشأة، وهذا المعدل يعكس العلاقة بين الربح التشغيلي والمبيعات، ويظهر العائد من النشاط الأساسي قبل المصاريف غير التشغيلية والإيرادات والضرائب، ويشير قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من أعمالها الأساسية.

¹ حمزة حريز، مرجع سابق، ص.ص 8-9.

$$\text{هامش الربح التشغيلي} = \frac{\text{الربح التشغيلي}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

3.1.1.3. هامش صافي الربح:

تمثل العلاقة بين الربح والمبيعات، إن حساب هذه النسبة يمكن أن يعدل استنادا إلى حاجة المحلل مثل استبدال صافي الربح بالعائد قبل تكاليف الفائدة أو العائد بعد الفائدة والضرائب، ويجب على المحلل أن يبحث عن أي دخل مصاريف أو ربح، خسارة غير عادية أو غير متكرر فيما يتعلق مباشرة بالنشاط الأساسي للشركة، ويجب أن تستثنى هذه البنود عند قياس فاعلية الشركة.

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

4.1.1.3. هامش الربح الإجمالي:

هو أحد النسب الأكثر أهمية لقياس ربحية الشركة، ويحسب هامش إجمالي الربح من خلال طرح تكلفة المبيعات من صافي المبيعات، وهذا المعدل يعكس العلاقة بين إجمالي المبيعات وتكلفة المبيعات، وهامش إجمالي الربح الناتج يقسم على المبيعات للوصول إلى نسبة هامش إجمالي الربح وهذه النسبة تشير إلى الهامش المتوفر لامتناسص تكاليف البيع والإدارة وغيرها من المصاريف والخسائر للوصول إلى صافي الربح.

$$\text{هامش إجمالي الربح} = \frac{\text{إجمالي الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

5.1.1.3. العائد على رأس المال العامل:¹

¹. المرجع السابق، ص10.

يقيس القدرة على التحكم بفعالية وكفاءة الأصول المتداولة بطريقة توفر للشركة أقصى عائد على أصولها، وتقليل المدفوعات عن إلتزاماتها، ويمثل رأس المال العامل الفرق بين الأصول المتداولة والإلتزامات قصيرة الأجل، فيما يمكن حساب العائد على رأس المال العامل بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{رأس المال العامل}} = \text{العائد على رأس المال العامل}$$

6.1.1.3. العائد على الاستثمار:¹

يمكن تعريفه على أنه سعر الفائدة الذي يساوي بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي يدرها المشروع وبين التكاليف التي يتطلبها المشروع المقترح، وهو يقيس قدرة المشروع على تحقيق العائد المعرفة الربح ويلقى اهتماما من قبل القائمين على إدارة المشروع لمعرفة مدى نجاح وكفاءة الإنجاز على ضوء المنافسة الحادة للمشاريع الأخرى.

وعند حساب معدل العائد يمكن أن يكون ذلك على أساس التدفقات النقدية قبل الضرائب وبعدها، وكذلك يمكن أن تتضمن هذه التدفقات مخصصات الاندثار أو بدونها، والشائع أخذ التدفقات الجارية قبل خصم الضرائب ولكن باستبعاد مخصصات الاندثار، ويجري حساب العائد على الاستثمار وفق المعادلة التالية :

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{الإستثمارات}} = \text{العائد على الإستثمار}$$

حيث أن :

$$\text{الإستثمارات أو رأس المال المستثمر} = \text{رأس المال الثابت} + \text{رأس المال المتداول}$$

$$\text{صافي الربح} / \text{المبيعات} - \text{المبيعات إلى بالقياس الربح نسبة}$$

¹ . عبد اللطيف مصيطفي وعبد القادر مراد، أثر إستراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية - جامعة غرداية وجامعة الجلفة، 35.36 العدد 04 2013 ص. 35-36.

المبيعات/ الإستثمارات – معدل دوران رأس المال

المطلب الثالث: العلاقة بين السياسات المحاسبية وتحديد الربحية.

لا تقتصر العلاقة بين السياسات المحاسبية والربحية على كونها علاقة قياس فحسب، بل هي علاقة تأثير متبادل؛ فالسياسة المحاسبية هي "العدسة" التي يتم من خلالها إظهار الأرباح. إن اختيار بديل محاسبي دون آخر لا يغير من التدفقات النقدية الحقيقية للمؤسسة في لحظتها، ولكنه يغير من "توقيت" الاعتراف بالأرباح وتوزيعها عبر الفترات المالية، وهو ما يؤثر مباشرة على مؤشرات الأداء.

الفرع الأول: أثر السياسات المحاسبية على الربحية

تسمح المعايير المحاسبية للمؤسسة بالاختيار بين عدة بدائل لمعالجة العمليات المالية، وهذا الاختيار يؤثر بشكل مباشر على بنود المصاريف والأصول، وبالتالي على صافي الربح:

1.1. سياسة الإهلاك :

يعد الإهلاك مجرد إجراء محاسبي دفতري، حيث لا يترتب عليه أي تدفق نقدي خارج في شكل سيولة، بل يتم قيده كأعباء يتحتم استنزالها عند حساب الأرباح الخاضعة للضريبة. فهو لا يمثل عملية ادخار للنقود أو لغيرها من الموارد لغايات ائتمانية أو طارئة، وإنما هو عملية استرجاع تدريجي لقيمة الأصل الذي تم اقتناؤه سابقاً، ولا يعتبر مصدراً مالياً سائلاً.

ومن هذا المنطلق، نلاحظ أنه لا يدرج ضمن حسابات التدفق النقدي بشكل مباشر؛ نظراً لأن الإدارة المالية تقوم بشراء الأصل الثابت مقابل سداد قيمته نقدياً، وتنتظر استرداد تكلفت الاستثمارية من خلال إيرادات المبيعات (بصرف النظر عن آلية الإهلاك المتبعة). وبناءً عليه، لا يصنف الإهلاك كمصدر للأموال فقط، بل يعمل على تقليص الوعاء الضريبي، ومن ثم خفض الالتزامات المالية تجاه مصلحة الضرائب.

وفي هذا السياق، يمارس الإهلاك تأثيراً غير مباشر على التدفقات النقدية؛ فالمؤسسة لا تحصل من خلاله على سيولة نقدية فعلية نتيجة زيادة أو استقرار قيمته، ولكن يتجسد أثره في تحقيق وفورات في السيولة الخارجة، سواء تلك الموجهة لتوزيعات الأرباح أو لسداد المستحقات الضريبية.

كما لا يمكن اعتباره تدفقا نقديا صادرا، لكونه مصروفا غير نقدي لا يصحبه انتقال للسيولة، والغاية منه هي تحقيق الإنصاف في توزيع التكلفة الاستثمارية للأصول على سنوات عمرها الإنتاجي. ولا يمثل الإهلاك سوى المعالجة المحاسبية لهذا التدفق، وعلى هذا الأساس، ينبغي عدم إدراج كل من النفقات الرأسمالية الأولية والقسط السنوي للإهلاك معا ضمن تكاليف التشغيل؛ لكي لا يتم احتساب الأعباء المالية مرتين في دراسة المشروع.

ويمكن القول أيضا إن قسط الإهلاك يساهم في معالجة الاختلالات في التوازن المالي؛ كون عملية احتساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية تتم وفقا للمعادلة الآتية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

وتقيد التثبيتات بقيمتها الدفترية الصافية بعد استبعاد الإهلاك المتراكم، وهو المتغير الذي يؤثر بشكل مباشر على قيمة رأس المال العامل.¹

2.1. سياسة تقييم المخزون:

في ظل تقلب الأسعار، يؤدي اختيار طريقة "التكلفة الوسطية المرجحة" أو "الوارد أولا صادر أولا" (FIFO) إلى اختلاف في تكلفة البضاعة المباعة؛ ففي حالات التضخم، تساهم طريقة FIFO في إظهار أرباح أعلى لأنها تعتمد على تكاليف قديمة (منخفضة) مقابل إيرادات حالية (مرتفعة).

1.2.1. آثار منهجية التكلفة الوسطية المرجحة (CUMP):

تعتمد آلية التكلفة المتوسطة، وكما يتضح من مسمّاها، على تقييم العناصر المخزنية بناء على المتوسط الحسابي لكافة الوحدات المتجانسة المتاحة خلال الدورة المحاسبية. وكما أشرنا آنفا، ينقسم هذا النهج إلى نمطين: المتوسط الحسابي عقب كل عملية توريد، والمتوسط الحسابي المحتسب عند ختام الفترة. وتحظى هذه الطريقة بقبول واسع في الأوساط المحاسبية؛ نظرا لسهولة تنفيذها واتصافها بالموضوعية، إذ تمنع ممارسات التأثير المفتعل على الأرباح الصافية بخلاف أساليب تقييم المخزون البديلة.

¹ . بلال شيخي، مهدي الحجاج، تفسير أثر الإهلاك على التوازن المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني، العدد السابع، 2014 ص 259.

ويرى المؤيدون لهذا التوجه أنه من الصعوبة بمكان تتبع التدفق المادي العيني للمخزون، لذا يفضل تقدير تكلفته بناء على السعر المتوسط، لا سيما في حال تماثل طبيعة ومواصفات الأصناف المخزنة.

وباعتبار أن طريقة التكلفة المتوسطة تركز على مبدأ التكلفة التاريخية، فإنها تقدم مؤشرات منطقية في الأجل القصير فيما يخص الميزانية وقائمة الدخل؛ إذ تتيح تقييما مقبولا للوضع المالي الراهن، خاصة إذا كان المخزون قد شكّل حديثا. بيد أنه في ظل موجات التضخم السعري وتراجع القوة الشرائية، حيث تتجاوز القيم السوقية للمخزون تكلفته التاريخية المقيمة بالمتوسط، تصبح أرقام الميزانية وجدول النتائج فاقدة للدلالة الحقيقية، كما أن تحليل أداء المنشأة وقدرتها على تحقيق العوائد يفرز نتائج غير دقيقة.¹

2.2.1. آثار طريقة "ما يدخل أولا يخرج أولا" (FIFO):

بموجب هذا الأسلوب، يتم تثمين المخزون الظاهر في الميزانية وفقا لأحدث أسعار الشراء، ويعزى ذلك إلى خاصية هذه الطريقة التي تعتمد على تصريف الكميات الأقدم توريدا أولا ثم التي تليها؛ ومن ثم فإن ما يتبقى في نهاية الدورة يمثل المشتريات أو الإنتاج الأخير. "وهذا يترتب عليه ظهور قيمة المخزون في الميزانية بصورة أكثر واقعية، وخصوصا عند ارتفاع معدل دوران المخزون". وبناء عليه، نستخلص أن تقييم المخزون وفق مبدأ "الوارد أولا - صادر أولا" يترك أثرا إيجابيا يجعل الميزانية أكثر تعبيراً عن الواقع، بحيث تتقارب قيمة مخزون آخر المدة مع القيمة الجارية في السوق.

وإذا كان تطبيق هذا الأسلوب في تقييم المخزون يمنح صورة واقعية للميزانية، فإن الأمر يمتد لجدول النتائج فيما يتعلق بالحد من إمكانية التلاعب بالنتيجة الصافية، حيث تحرم المؤسسة من حرية انتقاء تكلفة شحنة معينة لتحميلها على الدورة. ومع ذلك، فإن المأخذ الأساسي على هذه الطريقة هو تأثيرها على جدول النتائج عند إجراء مقابلة النفقات بالإيرادات؛ إذ تؤدي إلى مقارنة أقدم التكاليف بالقيم البيعية الجارية، مما ينجم عنه عدم دقة في احتساب مجمل الربح (هامش الربح) والنتيجة الصافية النهائية.²

الفرع الثاني: دور السياسات المحاسبية في تحسين مؤشرات الربحية (ROA & ROE)

تعتبر السياسات المحاسبية المحرك الأساسي للأرقام التي تدخل في معادلات الربحية:

¹ . محمد بغريش، محاسبة المخزون وأثرها على القوائم المالية، مذكرة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة،

2010، ص 81.

² . محمد بغريش، مرجع سابق، ص 82.

1.2. العائد على الأصول (ROA):

تتأثر هذه النسبة بسياسات تقييم الأصول (إعادة التقييم أو التكلفة التاريخية) وسياسات الإهلاك. فالسياسة التي تؤدي إلى تضخيم قيمة الأصول أو تقليل الربح ستؤدي حتما إلى خفض معدل ROA ، مما قد يعطي إشارة خاطئة عن كفاءة استخدام الأصول.

2.2. العائد على حقوق الملكية (ROE) :

يتأثر هذا المؤشر بالسياسات المتعلقة بالاحتياطات والاعتراف بالإيرادات. إن اعتماد سياسات محاسبية "حذرة" (التحفظ المحاسبي) قد يؤدي إلى تقليل صافي الربح الظاهر ، وبالتالي خفض نسبة ROE ، مما يؤثر على قرارات المستثمرين وحملة الأسهم.

الفرع الثالث: أثر السياسات المحاسبية على جودة الأرباح ومصداقيتها

إن العلاقة بين السياسات والربحية تتجسد في مفهوم "جودة الأرباح". فالمؤسسة التي تغير سياساتها المحاسبية بشكل مستمر لتجميل نتائجها المالية (إدارة الأرباح) تفقد أرباحها المصدقية.

- **الاتساق والثبات** :الالتزام بسياسة محاسبية ثابتة يضمن أن التغير في الربحية من سنة لأخرى هو تغير "حقيقي" ناتج عن الأداء الاقتصادي وليس نتيجة "تلاعب" محاسبي بالتقديرات والسياسات.
- **الشفافية والافصاح** :إن الإفصاح الكافي عن السياسات المتبعة في الملاحق (Notes) يتيح للمحلل المالي تعديل أرقام الربحية لتصبح قابلة للمقارنة مع المؤسسات المنافسة التي قد تتبع سياسات مختلفة.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

يظهر هذا المبحث الفكر المحاسبي في الدراسات العربية والأجنبية، وذلك بهدف بناء قاعدة معرفية تحدد موقع الدراسة الحالية مما أنجزه الباحثون سابقا، ربط ومعرفة موقع هذه الدراسة مع الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية

يستعرض هذا المطلب جملة من الأبحاث الأكاديمية العربية والأجنبية التي تناولت متغيرات هاته الدراسة .

الفرع الأول : دراسات باللغة العربية :

يعرض هذا الفرع بعض من الأبحاث المنشورة باللغة العربية، للإطلاع على كيفية معالجة الباحثين العرب لمتغيرات هاته الدراسة.

1.1. دراسة عبد اللطيف مصيطفى، عبد القادر مراد 2013م(أثر استراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية):¹

بحثت هذه الدراسة في الدور الحيوي الذي تلعبه وظيفة البحث والتطوير كخيار استراتيجي لمواجهة تحديات المنافسة العالمية وتعظيم الأرباح .وهدفت الدراسة بشكل أساسي إلى الإجابة على إشكالية أثر هذه الإستراتيجية في تحسين الأداء المالي والتميز التنافسي للمؤسسة .وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي لتأصيل مفاهيم البحث والتطوير والربحية، مع استعراض مؤشرات القياس وأطر التحليل الخاصة بكل منهما، بالإضافة إلى تحليل بيانات الإنفاق العالمي والإقليمي على أنشطة البحث والتطوير .

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة، أبرزها أن إستراتيجية البحث والتطوير تعد الأداة الأساسية لخلق التكنولوجيا وتحقيق التميز، حيث تساهم في تحسين جودة المنتجات وتطوير عمليات الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الحصص السوقية وتعظيم الربحية على المدى الطويل .كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة قوية بين التقدم التقني ومعدلات التنمية الاقتصادية، حيث يحقق الاستثمار في البحث والتطوير عوائد استثمارية مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى .واختتمت الدراسة بالتأكيد على أن أثر هذه الإستراتيجية في تعظيم الربحية يظل محفوا بمخاطر مرتفعة ناتجة عن ضخامة التكاليف الاستثمارية وعدم اليقين المرتبط بالنتائج، مما يتطلب إدارة رائدة قادرة على الموازنة بين الإنفاق والعائد المحقق.

2.1. دراسة قطيب عبد القادر 2017م (العوامل المؤثرة على إختيار الإدارة للسياسات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية):²

¹ . عبد اللطيف مصيطفى، عبد القادر مراد، أثر استراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2013.

² . قطيب عبد القادر، العوامل المؤثرة على إختيار الإدارة للسياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة عينة من مؤسسات ولاية غرداية، أطروحة دكتوراة، جامعة غرداية، 2017.

هدفت هذه دراسة الموسومة بـ "العوامل المؤثرة على اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة عينة من مؤسسات ولاية غرداية" إلى تحديد العوامل المؤثرة في اختيار السياسات المحاسبية، وبناء نموذج إحصائي يبلور أهم العوامل التي تتحكم في اختيارات الإدارة. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمد الباحث على دراسة تطبيقية شملت عينة مكونة من 20 مؤسسة اقتصادية تنشط في قطاعات مختلفة بولاية غرداية، وذلك بالاعتماد على بيانات قوائمها المالية خلال الفترة (2010 - 2014) واستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي لاختبار الفرضيات. وقد شملت متغيرات الدراسة سياسات محاسبية متعددة كمتغيرات تابعة (مثل تقييم المخزون، تقدير العمر الإنتاجي، والرفع في رأس المال)، بينما تمثلت المتغيرات المستقلة في العوامل التعاقدية، التنظيمية، والبيئية. وقد خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية تميل أكثر نحو تطبيق السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح، كما أثبتت النتائج أن العوامل التعاقدية (تحديدا هيكل الملكية، نوع المسير، وعقود المديونية) هي الأكثر تأثيرا على الإطلاق في قرار الاختيار، تليها العوامل البيئية المحاسبية (وخاصة نوع القطاع)، في حين سجلت العوامل التنظيمية (كحجم المؤسسة والضرائب) أثرا ضعيفا جدا في توجيه اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية.

4.1. دراسة حمزة حريز 2018م (محددات الربحية في شركات المساهمة الجزائرية دراسة قياسية

لعينة من الشركات ولاية ورقلة):¹

هدفت هذه الدراسة بعنوان "محددات الربحية في شركات المساهمة الجزائرية: دراسة قياسية لعينة من شركات ولاية ورقلة للفترة ما بين 2011-2015" إلى التعرف على العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية الشركات المساهمة الجزائرية مقاسة بمؤشر العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع. واعتمد الباحث على منهج دراسة الحالة من خلال عينة شملت 6 شركات مساهمة (بواقع 30 مشاهدة)، مع توظيف المتغيرات المستقلة التالية: حجم الشركة، إنتاجية الشركة، ونسبة المديونية. ولتحليل البيانات ومعالجتها قياسيّا، تم استخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews)، حيث خلصت نتائج اختبار (LM) إلى أن "النموذج التجميعي" هو النموذج الأمثل للدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأساسية، أبرزها وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والربحية، مما يعني أن زيادة رقم الأعمال تساهم في رفع معدل العائد على الأصول. كما

¹ . حمزة حريز، محدّدات الربحية في شركات المساهمة الجزائرية دراسة قياسية لعينة من الشركات ولاية ورقلة للفترة ما بين: 2015-2011، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.

أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية والربحية، حيث يؤدي انخفاض المديونية إلى تحسن الأداء الربحي للشركة. في حين أثبتت الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإنتاجية الشركة على معدل العائد على الأصول خلال فترة الدراسة. واختتمت الدراسة بتوصيات تدعو الإدارة إلى ضرورة الاستغلال الأمثل للديون وتوجيهها نحو الاستثمارات التي تضمن تعظيم الأرباح.

4.1. دراسة بن قفة شيماء، ميموني سارة 2019م (العلاقة بين التغيير في السياسات والطرق

المحاسبية في الجودة القوائم المالية):¹

هدفت الدراسة الى معرفة أثر التغيير في السياسات والطرق المحاسبية على جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية من وجهة نظر مهنيين والأكاديميين حيث تطرقت هذه الدراسة إلى تغيير في السياسات المحاسبية وعلاقته بالقوائم المالية واعتمدت الباحثتين على المنهج الوصفي في شقه النظري وطبق المنهج تحليلي في تحليل استبيان الذي تم توزيعه كجانب من الدراسة التطبيقية.

5.1. دراسة إبتهاال خودة 2020م (العوامل المؤثرة في إختيار السياسات المحاسبية في المؤسسة

الإقتصادية):²

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اهم السياسات المتبعة في المؤسسة الاقتصادية ودراسة وتحليل العوامل المؤثرة في قرار اختيار الدراسة حيث تكمن اهمية هذه الدراسة في مساهمتها في القدرة على التنبؤ بالممارسات المحاسبية نتيجة للتغيرات المستجدة في البيئة الاقتصادية وتعميق الالتزام بالتطبيق المعايير المحاسبية الدولية واحتمال قيام الإدارة باتباع سياسات محاسبية تخدم مصالحها بالدرجة الاولى.

6.1. دراسة (دية وعيدي، 2022) بعنوان: "تأثير مصادر التمويل على ربحية المؤسسة الاقتصادية

- دراسة حالة مؤسسة تواب خلال الفترة (2017-2020):"³

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة الاقتصادية وتحديد أثرها على مؤشرات الربحية، مع تبين آليات المفاضلة بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي.

¹ بن قفة شيماء، ميموني سارة، العلاقة بين التغيير في السياسات والطرق المحاسبية في الجودة القوائم المالية، مذكرة Master، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019.

² إبتهاال خودة، العوامل المؤثرة في اختيار الدارة للسياسات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة Master منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020.

³ دية وعيدي، تأثير مصادر التمويل على ربحية المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة تواب خلال الفترة (2017-2020)، مذكرة Master، جامعة محمد بو ضياف المسيلة، 2022.

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي في معالجة الإطار النظري للتمويل والربحية، والمنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية من خلال تحليل القوائم المالية لمؤسسة "تواب" لفترة زمنية ممتدة من 2017 إلى 2020. وقد شملت الدراسة تحليل عدة متغيرات؛ منها مصادر التمويل الداخلية (الأرباح المحتجزة، الإهلاكات، الاحتياطات) والخارجية (الائتمان التجاري والمصرفي، القروض، والأسهم)، وربطها بمؤشرات الربحية مثل هامش صافي الربح، معدل العائد على الاستثمار (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أن مصادر التمويل (الداخلية والخارجية) تؤثر بشكل مباشر على ربحية المؤسسة الاقتصادية. وجود علاقة ارتباطية بين الرفع المالي والربحية، حيث تسعى المؤسسة لتحقيق المزيج التمويلي الأمثل الذي يقلل التكاليف ويعظم العوائد.

المؤسسة محل الدراسة تعتمد بشكل كبير على قدرة التمويل الذاتي والإهلاكات كأدوات أساسية لضمان استمراريته ونموها.

7.1. دراسة الواهم مصباح أنفال، شلف أيمن 2024م (أثر خصائص المؤسسات في إختيار

السياسات المحاسبية):¹

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة وفهم تأثير خصائص المؤسسات الاقتصادية في إختيار سياسات المحاسبية. تتجلى أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على خصائص المؤسسات الاقتصادية ومدى تأثيرها على السياسات المحاسبية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على جودة المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين. ويهدف هذا البحث إلى تمكين الطالب من فهم آليات إختيار البدائل المحاسبية الأنسب للمؤسسات، وكيفية اعتماد السياسات الملائمة بناء على المعطيات المتاحة. كما يسعى الموضوع إلى قياس مدى اهتمام المؤسسات بالجانب المحاسبي، مدفوعا برغبة شخصية في التعمق في هذا المجال نظرا للارتباط الوثيق بين الموضوع وتخصص المحاسبة والجباية.

¹ . الواهم مصباح أنفال، شلف أيمن، أثر خصائص المؤسسات في إختيار السياسات المحاسبية، مذكرة ماستر منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2024.

8.1. دراسة (عكري سمية ونقيب عايدة، 2024) بعنوان: "أثر سياسات التسعير على الربحية في

المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة للمركب الصناعي والتجاري مطاحن الشرق الفجوج -

قائمة - خلال الفترة الممتدة من 2018-2024:¹

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين السياسات التسعيرية والربحية المالية، ومعرفة أثر نظام التسعير المتبع في مركب "مطاحن الشرق" على أدائه المالي. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، حيث استخدمت المقابلة الشخصية مع مسؤول قسم الخزينة كأداة لجمع المعلومات، بالإضافة إلى تحليل الوثائق المالية (الميزانيات وحسابات النتائج) للمركب خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن السياسات التسعيرية المتبعة تؤثر بشكل مباشر وحيوي على مستوى الربحية المحققة، كونها تنعكس على حجم المبيعات وتكلفة الإنتاج وهوامش الربح. كما أظهرت النتائج من خلال تحليل مؤشرات الربحية) مثل معدل العائد على الأصول ROA، ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE، وهامش الربح الصافي (أن المؤسسة تسعى لتبني استراتيجيات تسعيرية توازن بين تغطية التكاليف وجذب الزبائن لضمان استمراريته وتعظيم أرباحها في ظل التغيرات الاقتصادية.

الفرع الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية

يتناول هذا الفرع عرضاً لبعض الأبحاث والدراسات العالمية التي كتبت باللغة الأجنبية، للاستفادة من المناهج المتقدمة والنتائج التي توصلت إليها الأوساط العلمية الدولية.

1.2. دراسة Assessment of profitability of an economic entity on the

2: example of a private university

قدم الباحثان "Iwona Gawryś" و "Paweł Trippner" (2017) هذه الدراسة التي تمحورت حول تقييم ربحية الكيانات الاقتصادية مع التركيز على حالة الجامعات الخاصة في بولندا. هدفت الدراسة إلى عرض طبيعة النشاط التجاري ومصادر التمويل في الجامعات الخاصة، واستخدام المقاييس المالية

¹ . عكري سمية، أثر سياسات التسعير على الربحية في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة للمركب الصناعي والتجاري مطاحن الشرق الفجوج- ق المة-خلال الفترة الممتدة من 2018-2024، مذكرة ماستر، جامعة 8ماي 1945،قائمة، 2025.

² . Gawryś, I., & Trippner, Assessment of profitability of an economic entity on the example of a private university. University of Social Sciences, Poland، 2017.

لتقييم مستوى ربحيتها خلال العام الدراسي 2015-2016. واعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي على تحليل البيانات المالية الصادرة عن قسم الرقابة المالية في إحدى الجامعات الخاصة، مستخدمة مؤشرات الربحية الأساسية مثل: العائد على المبيعات (ROS)، والعائد على الأصول (ROA)، والعائد على الملكية (ROE). وقد انطلقت الدراسة من فرضية بحثية مفادها أن برامج الدراسة الصباحية (الدوام الكامل) في الجامعات الخاصة التي لا تتلقى دعماً حكومياً تعاني من عجز مالي، وأن الرسوم الدراسية لطلاب الدوام الجزئي هي المصدر الأساسي لتحقيق فائض مالي. وأظهرت النتائج أن مستوى الربحية الإجمالي للجامعة كان منخفضاً جداً عند الاكتفاء بمداخل الرسوم الدراسية فقط، حيث لم تتجاوز نسب الربحية حوالي 1.1%. كما كشف التحليل التفصيلي أن برامج الدوام الكامل سجلت خسائر فادحة بنسبة عائد على المبيعات بلغت (-127.06%)، بينما حققت برامج الدوام الجزئي ربحية بلغت (24.11%)، مما مكن الجامعة من تغطية العجز وتحقيق الحد الأدنى من الأداء المالي بفضل هيكله الطلابي التي يمثل فيها طلاب الدوام الجزئي حوالي 87.5%. وخلصت الدراسة إلى أن الرسوم الدراسية لطلاب الدوام الجزئي تمثل ركيزة التمويل الأساسية التي تضمن استمرارية المؤسسة وتطويرها وتغطية أنشطتها غير الربحية.

2.2. دراسة An evaluation of liquidity and profitability of Non-Financial

1:Entities in Algeria

قام الباحثان "Mouhyddine Bougoffa" و "Kheyreddine Korichi" (2020) بإجراء هذه الدراسة التي هدفت إلى تقييم العلاقة المتبادلة بين السيولة والربحية في الكيانات غير المالية في الجزائر. سعت الدراسة بشكل أساسي إلى التحقق من تأثير كل من الربحية، وهيكل رأس المال، وحجم المؤسسة على مستويات السيولة، وفي المقابل اختبار أثر هذه المتغيرات ذاتها على الربحية. ولتحقيق هذا الغرض، اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من 25 شركة جزائرية غير مالية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2013 إلى 2018، حيث تم استقاء البيانات المالية من قاعدة بيانات المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC). استخدمت الدراسة المنهج الكمي بالاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) ومعالجة البيانات إحصائياً عبر برنامج SPSS 21. وقد توصلت النتائج إلى أن الربحية تؤثر سلباً على مستوى السيولة لدى الشركات المدروسة، بينما تبين وجود علاقة موجبة بين الرافعة المالية

¹. Mouhyddine Bougoffa، Kheyreddine Korichi، Assessment of profitability of an economic entity on the example of a private university ،Revue des Etudes Economiques Approfondies, Vol 5 , N° 1 , Année 2020.

(الديون) وحجم الشركة وبين مستوى السيولة. ومن جهة أخرى، أظهرت الدراسة أن السيولة تؤثر بشكل إيجابي على الربحية، في حين كان لكل من الديون وحجم الشركة تأثير سلبي على الأداء المالي مقاسا بالربحية. وفي الختام، أوصت الدراسة بضرورة الحفاظ على توازن مستقر بين السيولة والربحية لتجنب مخاطر الإفلاس المالي المستقبلي.

3.1. دراسة "Denis Lugovsky" و "Mikhail Kuter" (2020) "Accounting Policies,

Accounting Estimates and Its Role in the Preparation of Fair

¹:Financial Statements in Digital Economy"

سعت هذه الدراسة إلى استكشاف المشكلات والقيود الرئيسية التي تواجه العرض العادل للمعلومات المالية في ظل الاقتصاد الرقمي، مع التركيز على الدور المحوري للسياسات والتقديرات المحاسبية. اعتمدت الدراسة منهجا تحليليا لمراجعة المنهجية المحاسبية الحديثة والمبادئ الأساسية، حيث خلصت إلى أن الموثوقية في القوائم المالية ترتبط بشكل وثيق بمدى دقة التقديرات المحاسبية وحسن اختيار السياسات المحاسبية، خاصة في ظل تزايد "الفئات الافتراضية" مثل الأصول والالتزامات المحتملة والتقديرية. وأكدت النتائج أن هناك مستويات متعددة للسياسات المحاسبية تبدأ من المستوى العالمي (IFRS) وصولاً إلى المستوى المحلي للمنشأة، وأن عدم التمييز الواضح بين هذه المستويات وبين التقديرات المحاسبية قد يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية. كما أشارت الدراسة إلى أن الاقتصاد الرقمي، رغم توفيره أدوات متطورة لمعالجة البيانات، قد يزيد من "شرطية" البيانات الرقمية؛ مما يستوجب إيجاد توازن دقيق بين ملائمة المعلومات وموثوقيتها. واختتمت الدراسة بالتأكيد على ضرورة تبني نهج متكامل يربط بين السياسات المحاسبية والضريبية وسياسات الاستهلاك، مع التوصية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي مستقبلاً لتعزيز دقة التقديرات المحاسبية والقيمة العادلة.

4.1. دراسة "Daniel Badulescu" وآخرون (2021) "Accounting Policies,

Accounting Estimates and Its Role in the Preparation of Fair

²:Financial Statements in Digital Economy"

¹. Denis Lugovsky، Mikhail Kuter، "Accounting Policies, Accounting Estimates and Its Role in the Preparation of Fair Financial Statements in Digital Economy"، Kuban State University, Krasnodar 350040, Russia، 2021.

².

استهدفت هذه الدراسة التي أعدها الكشف عن محددات صياغة الممارسات المحاسبية وتأثيرها على أداء الشركات في باكستان كنموذج للدول النامية، وذلك من منظور النظرية المؤسسية. اعتمد الباحثون منهجا براغماتيا من خلال جمع بيانات من 455 مشاركا وإجراء 21 مقابلة شبه منظمة مع واضعي السياسات والأكاديميين والممارسين. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن العوامل المؤسسية، المتمثلة في الإطار التنظيمي للمحاسبة، والعوامل السياسية والاقتصادية والثقافية، بالإضافة إلى العوامل الخاصة بالدولة، لعبت دورا جوهريا في تطوير الممارسات المحاسبية في باكستان. كما أكدت الدراسة وجود تأثير إيجابي معنوي لتطوير هذه الممارسات وتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) على تحسين الأداء المالي للشركات، مما يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التجارة الدولية. وحددت الدراسة مجموعة من العوائق التي تحول دون الامتثال الكامل للممارسات الدولية، أبرزها نقص البحوث في المجال المحاسبي، وثقافة السرية، وهيمنة القطاع الخاص القائم على الشركات العائلية. وخلصت الدراسة إلى تقديم مسار واضح لصناع القرار والمؤسسات التنظيمية مثل هيئة الأوراق المالية والبورصات الباكستانية (SECP) لسد الفجوة بين الممارسات المحلية والمعايير الدولية، بما يخدم التوسع الاقتصادي والنمو.

المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

بعد استعراضنا لمجموعة من الدراسات السابقة (العربية والأجنبية) التي تناولت متغيرات بحثنا سواء من زاوية السياسات المحاسبية أو من زاوية محددات الربحية، سنقوم في هذا المطلب بإجراء مقارنة تحليلية بين تلك الدراسات ودراستنا الحالية، وذلك من خلال إبراز أوجه التشابه والاختلاف، وتحديد الإضافة العلمية التي تسعى دراستنا لتحقيقها.

الفرع الأول: أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تتشابه دراستنا مع الدراسات السابقة في عدة جوانب منهجية وموضوعية، يمكن تلخيصها في

النقاط التالية:

1.1. من حيث الهدف :

اتفقت دراستنا مع العديد من الدراسات السابقة (مثل دراسة قطيب عبد القادر 2024، ودراسة حمزة حريز 2023) في السعي نحو تحسين جودة المعلومات المالية وفهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي والربحية للمؤسسات الاقتصادية .

2.1. من حيث المنهج والأدوات:

اشتركت دراستنا مع أغلب الدراسات (مثل دراسة دية وعيدي 2022، ودراسة الواهم مصباح 2024) في الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتأصيل الجانب النظري، ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، بالإضافة إلى استخدام التحليل المالي (مؤشرات ROA و ROE) كأدوات أساسية لقياس الربحية .

4.1. من حيث النتائج العامة:

تتفق دراستنا مع الدراسات السابقة (خاصة دراسة بن ققة شيماء 2018، والدراسة الأجنبية لـ Lugovsky & Kuter 2020) في حقيقة أن الخيارات المحاسبية والقرارات الإدارية تنعكس بشكل مباشر وحتمي على جودة القوائم المالية والنتيجة الصافية للمؤسسة .

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

رغم التشابهات المذكورة، تميزت الدراسات السابقة عن دراستنا الحالية في عدة محاور رئيسية:

1.2. من حيث الهدف للمتغير المستقل:

ركزت أغلب الدراسات السابقة المهتمة بالسياسات المحاسبية على دراسة "العوامل والمحددات التي تدفع الإدارة لاختيار سياسة دون أخرى" (مثل دراسة إبتهاال خودة 2020، ودراسة Badulescu 2021)، بينما ركزت دراسات أخرى على محددات ربحية مختلفة (كالتسعير، البحث والتطوير، أو مصادر التمويل). في حين أن دراستنا تركز بشكل مباشر ومحدد على "أثر تطبيق السياسات المحاسبية ذاتها (خاصة الإهلاك وتقييم المخزونات) على تحديد الربحية ."

2.2. من حيث العينة ومجال الدراسة:

تتوعدت عينات الدراسات السابقة لتشمل قطاعات متعددة؛ فمنها من شمل عينات واسعة لشركات مساهمة (دراسة حمزة حريز)، ومنها من ركز على قطاعات تجارية أو جامعات خاصة (دراسة Gawry & Trippner 2017). أما دراستنا فقد اقتصرنا على قطاع استراتيجي وحيوي وهو قطاع المحروقات، وتحديدًا "مؤسسة سوناطراك - المديرية الجهوية قاسي طويل"، ذات الطبيعة الاستثمارية والتشغيلية المعقدة .

4.2. من حيث الإطار الزمني:

اختلفت الفترات الزمنية المدروسة في الدراسات السابقة، بينما تتفرد دراستنا بتحليل بيانات مالية حديثة جدا تعكس الواقع الاقتصادي الراهن للمؤسسة محل الدراسة للفترة الممتدة بين (2023 - 2024).

الفرع الثالث: موقع الدراسة الحالية والإضافة العلمية

من خلال المقارنة السابقة، يتضح موقع دراستنا والإضافة التي تقدمها. ففي حين تناولت الدراسات السابقة إما (السياسات المحاسبية) بشكل منفصل أو (الربحية ومحدداتها) بشكل منفصل، حاولنا في دراستنا لنربط بين المتغيرين في إطار عملي واحد يخص البيئة الجزائرية.

وتتمثل الإضافة العلمية لدراستنا في إسقاط هذا الرابط على مؤسسة بحجم "سوناطراك" (قاسي طويل)، حيث أثبتنا من خلال دراسة الحالة أن تغيير بديل محاسبي واحد (مثل الانتقال من قسط الإهلاك الثابت إلى المتناقص، أو طرق تقييم المخزون) لا يؤثر فقط على القوائم المالية نظريًا، بل يغير رقميًا من هوامش الربح ومعدلات العائد (ROA و ROE) ، مما يثبت أن السياسة المحاسبية ليست مجرد إجراء تقني، بل هي أداة مالية حاسمة في توجيه وتحديد الربحية الحقيقية للمؤسسة .

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الأدبيات النظرية للسياسات المحاسبية والربحية كركيزتين أساسيتين في العمل المحاسبي، حيث تم استعراض مفهوم السياسات المحاسبية باعتبارها الإطار الناظم لعمليتي القياس والإفصاح، مع توضيح خصائصها النوعية التي تضمن جودة المعلومة المالية. كما تطرق الفصل إلى مفهوم الربحية وأهميتها كمؤشر لكفاءة الأداء واستمرارية المؤسسة، مبرزاً العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها وكيفية قياسها عبر مؤشرات العائد (ROA, ROE). وقد خلصت الدراسة في هذا الجانب إلى وجود علاقة تأثير متبادل؛ إذ تعمل السياسات المحاسبية (مثل سياسات الإهلاك وتقييم المخزون) كأداة لتوجيه النتائج المالية وتوقيت الاعتراف بالأرباح، مما ينعكس مباشرة على مصداقية وجودة الأرقام المحاسبية المعلنة. واختتم الفصل بعرض دراسات سابقة أكدت في مجملها على الدور الجوهرى للخيارات المحاسبية في تحسين أو تضليل النتائج المالية الحقيقية.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لدور السياسات المحاسبية
في تحديد ربحية مؤسسة سوناطراك

مقدمة الفصل:

بعد أن تطرقنا في الفصول السابقة إلى الإطار النظري والمفاهيم الأساسية للسياسات المحاسبية والربحية، يأتي هذا الفصل ليمثل الجانب التطبيقي (الميداني) لدراستنا. حيث سنقوم بإسقاط تلك المفاهيم النظرية على الواقع العملي من خلال إجراء دراسة حالة لـ "مؤسسة سوناطراك - مديرية قاسي طويل بولاية ورقلة".

تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى فهم وتحليل الخيارات والسياسات المحاسبية التي تعتمدها المؤسسة، ومعرفة كيف يؤثر اختيار سياسة محاسبية دون غيرها على دقة تحديد الأرباح، وبالتالي بيان دور هذه السياسات في تقييم وتحسين الأداء المالي العام للمؤسسة.

وللإلمام بكل تفاصيل هذه الدراسة بشكل منظم ومتسلسل، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية مترابطة، وهي كما يلي:

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة سوناطراك

المبحث الثاني: السياسات المحاسبية المطبقة في مجمع سوناطراك - قاسي طويل - ورقلة:

المبحث الثالث: تحليل أثر السياسات المحاسبية على ربحية مجمع سوناطراك - قاسي طويل - ورقلة

المبحث الأول: تقديم مؤسسة سوناطراك - قاسي طويل -

يكتسي الجانب الميداني أهمية بالغة في إسقاط المفاهيم النظرية على أرض الواقع. وفي هذا المبحث، سنسعى إلى تقديم عرض شامل للمؤسسة الوطنية "سوناطراك" - قاسي طويل - التي تمت فيها هذه الدراسة.

المطلب الأول: تعريف مؤسسة سوناطراك قاسي طويل وهيكلها التنظيمي

يعتبر تعريف المؤسسة والإحاطة بهيكلها التنظيمي الخطوة الأولى لفهم آلية سير نشاطها؛ لذا سنحاول في هذا المطلب تقديم بطاقة تعريفية لمؤسسة سوناطراك مع استعراض هيكلها التنظيمي.

فرع الاول : تعريف مؤسسة الأم (سوناطراك):

تم تأسيس سوناطراك أو المؤسسة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات في 13 ديسمبر 1963 بمرسوم 63/491 برأس المال قدره أربعين مليون دينار جزائري ملك الدولة"، ولكنها خلال فترة قياسية أحرزت تطورا متميزا من خلال التوسع في مهامها بمرسوم 66/296 الصادر في 22 سبتمبر 1966 حيث أصبحت سوناطراك الشركة الوطنية للبحث، الإنتاج، النقل، تحويل، وتسويق المحروقات، ففي 24 فيفري 1971 قامت الجزائر بتأميم محروقاتها لتصبح سونطراك المسير الرئيسي للثروات البترولية و الغازية بالجزائر، كما تنقسم سونطراك قسم الانتاج الى 10 نواحي وهي (الجزائر - حاسي الرمل - حوض بركاوي(HBK) - حاسي مسعود- قاسي الطويل(GTL) - غورد النص- تين فوي طابن كورت (TFT) - اوهانت- سطح- عين اميناس) موزعة عبر التراب الوطني ومعظمها في الجنوب التي تهدف كل واحد منهما إلى تطوير استغلال الحقول التي تشرف عليها من أجل رفع الإنتاج وتحسينه، ومن بين هذه النواحي سوف نرى ناحية قاسي طويل (GTL).

الفرع الثاني: تقديم المؤسسة محل التبرص (مديرية قاسي طويل)

سنقوم من خلال هذا الفرع بتقديم المؤسسة محل التبرص (المديرية الجهوية قاسي طويل) التابعة لمؤسسة سوناطراك.

1.2. التعريف بالمؤسسة:

تعد شركة سوناطراك أكبر مؤسسة اقتصادية في الجزائر وإحدى أهم الشركات النفطية في إفريقيا، حيث تنشط في مجالات البحث، الاستكشاف، الإنتاج، النقل، التكرير وتسويق المحروقات. وتلعب دورا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني باعتبارها المصدر الرئيسي للعائدات الطاقوية.

وتعتبر مديرية قاسي الطويل (Gassi Touil) إحدى المديريات التابعة لنشاط الاستكشاف والإنتاج داخل سوناطراك، وتقع في منطقة صحراوية جنوب شرق الجزائر ضمن مجال غني بالموارد البترولية والغازية. وتختص هذه المديرية أساسا في استغلال ومعالجة ونقل الغاز الطبيعي، إضافة إلى تسيير المنشآت الصناعية المرتبطة بالحقول الغازية الموجودة في المنطقة.

وتتميز مديرية قاسي الطويل بطبيعة نشاطها التقني المعقد، حيث تضم منشآت معالجة كبرى تهدف إلى فصل الغاز ومعالجته قبل ضخه في شبكة النقل الوطنية أو تصديره. كما تعتمد على تجهيزات صناعية متطورة تتطلب صيانة دورية وإدارة دقيقة لضمان استمرارية الإنتاج وفق معايير السلامة والجودة. وتعد هذه المديرية من المراكز المهمة في سلسلة القيمة الطاقوية لسوناطراك، نظرا لدورها في تحويل الموارد الطبيعية الخام إلى منتجات طاقوية قابلة للتسويق، مما يجعلها عنصرا أساسيا في دعم الإنتاج الوطني من الغاز وتعزيز مكانة المؤسسة في السوق الدولية.

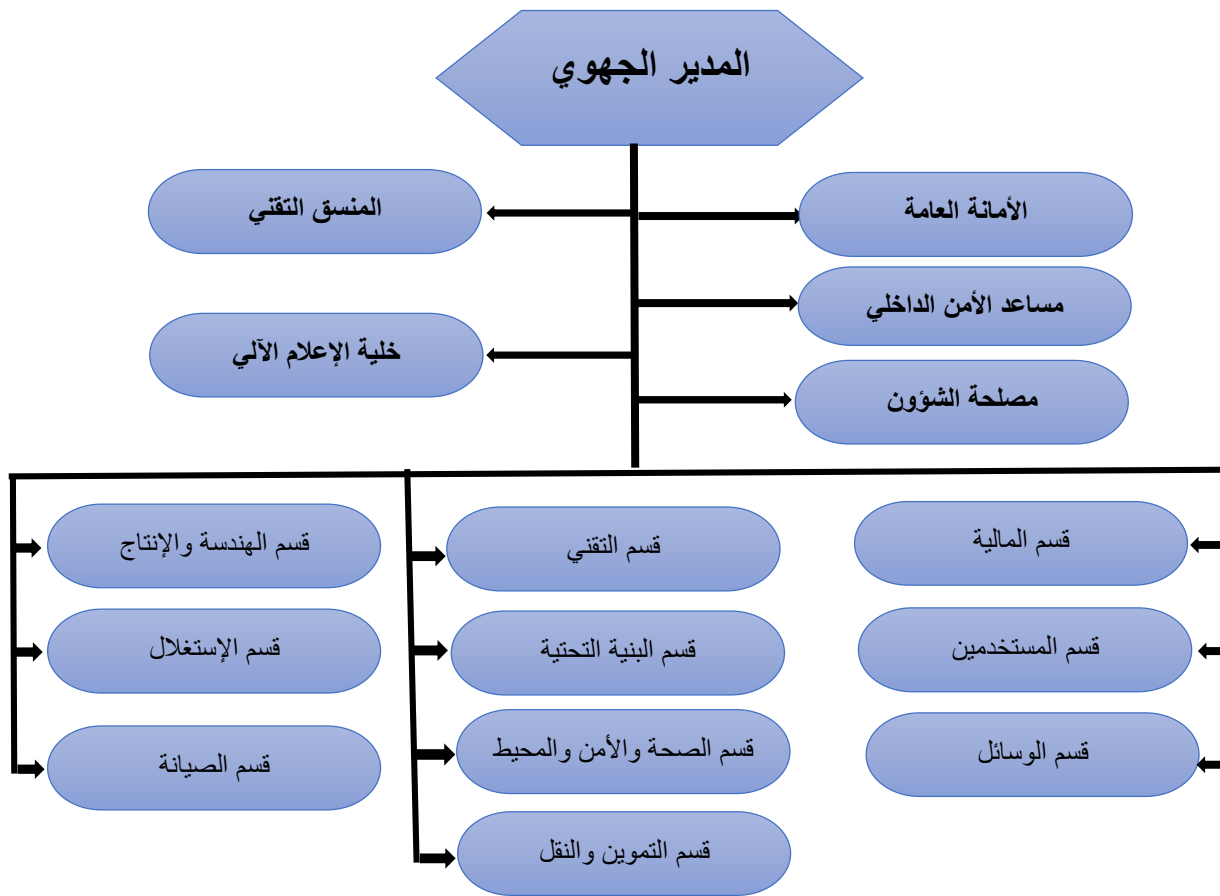
تتمثل أهم مهام هذه المديرية فيما يلي:

- استغلال الحقول الغازية وضمان استمرارية الإنتاج.
- معالجة الغاز الطبيعي وفصل الشوائب والمكثفات.
- مراقبة ضغط الإنتاج وتسيير تدفقات الغاز.
- ضمان صيانة المنشآت الصناعية وتجهيزات الإنتاج.
- تطبيق معايير السلامة الصناعية والبيئية داخل مواقع العمل.
- التنسيق مع باقي وحدات سوناطراك في عمليات النقل والتوزيع.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية سوناطراك -قاسي الطويل ورقلة-

سوف نقوم بعرض الهيكل التنظيمي الخاص بالمديرية وشرح مضمونه

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمديرية سونطراك - قاسي طويل ورقلة-



المصدر: وثائق من المؤسسة

يمثل هذا المخطط طريقة تنظيم العمل وتوزيع المهام داخل المديرية الجهوية لشركة سونطراك بمنطقة "قاسي طويل" في ورقلة. وينقسم الهيكل إلى المستويات التالية:

➤ **المدير الجهوي:** هو المسؤول الأول عن المديرية، يقع في أعلى المخطط، وتتمثل مهمته في الإشراف العام، اتخاذ القرارات، وتوجيه كل الأقسام والمصالح لضمان سير العمل.

➤ **المصالح المساعدة (التي ترتبط بالمدير مباشرة):**

هي مصالح ومهام إدارية وتقنية تساعد المدير الجهوي في التسيير اليومي والتنسيق، وتتفرع إلى يمين ويسار الخط الرئيسي:

- **على اليمين (الجانب الإداري والأمني):** نجد الأمانة العامة (تتكفل بالمراسلات والعمل الإداري)، مساعد الأمن الداخلي (يسهر على أمن المنشأة وسلامة العمال)، ومصلحة الشؤون (تتابع الشؤون العامة للمديرية).
- **على اليسار (الجانب التقني والمعلوماتي):** نجد المنسق التقني (دوره التنسيق بين مختلف المهام الفنية)، وخلية الإعلام الآلي (تتولى إدارة وصيانة أجهزة الكمبيوتر والشبكات والأنظمة المعلوماتية).
- **الأقسام الرئيسية (المديريات الفرعية التنفيذية):**

في أسفل المخطط، يتفرع العمل إلى مجموعة من الأقسام الميدانية والإدارية التي تنفذ نشاط الشركة الفعلي، وهي مقسمة إلى ثلاثة أعمدة:

- **العمود الأيمن (الأقسام الإدارية والمالية):**
يهتم بتسيير الموارد. ويضم قسم المالية (تسيير الميزانية والمحاسبة والأموال)، قسم المستخدمين (إدارة الموارد البشرية، التوظيف، وشؤون العمال)، وقسم الوسائل (توفير وإدارة المكاتب والمعدات والاحتياجات اليومية).
 - **العمود الأوسط (أقسام الدعم واللوجستيك):**
يضم القسم التقني، وقسم البنية التحتية (الاهتمام بالمباني والطرق والمنشآت)، وقسم الصحة والأمن والمحيط (مهم جدا في قطاع المحروقات لحماية العمال من حوادث العمل والمحافظة على البيئة)، وأخيرا قسم التموين والنقل (توفير المواد اللازمة ونقل العمال والمعدات).
 - **العمود الأيسر (الأقسام العملياتية / صلب نشاط الشركة):**
وهي الأقسام التي تقوم بالعمل الأساسي للشركة وهو استخراج المحروقات. وتضم قسم الهندسة والإنتاج (دراسة وتطوير عمليات الإنتاج)، قسم الاستغلال (التشغيل الفعلي للمحطات والآبار)، وقسم الصيانة (التدخل لإصلاح الأعطال والحفاظ على الآلات لضمان استمرار الإنتاج).
- المطلب الثاني: تقديم قسم المالية والمحاسبة**

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسات الإقتصادية

يعد قسم المالية والمحاسبة الركيزة الأساسية في الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك، حيث يتولى مسؤولية إدارة التدفقات المالية وضمان الامتثال الصارم للسياسات المحاسبية المعتمدة. ولتحقيق أقصى درجات الدقة والرقابة في معالجة البيانات الضخمة للمؤسسة، ينقسم هذا القسم إلى ثلاث مصالح رئيسية متكاملة، تساهم كل واحدة منها في رسم الصورة المالية الصادقة ودعم عملية اتخاذ القرار.¹

الفرع الأول: مصلحة الاستغلال:

وهي مصلحة التي تم فيها عملية تربص

تقوم هذه المصلحة بتصنيف الإيرادات ومصاريف المؤسسة حسب إيراداتها وتعتبر أول بوابة لاستقبال جميع الفواتير سواء المتعلقة بالاستثمارات أو الخدمات لأجل تحصيل مختلف المعاملات وتصنيف كل نوع على حدا حسب مكتب المكلف بالدراسات أو مكتب الأعوان المحاسبين.

وتختص هذه المصلحة خصوصا ب:²

- تأكد من عمليات التدقيق والرقابة والمحاسبة.
- ضمان مراقبة القيود المحاسبية المتعلقة P40 و SGC.
- تحقق من صناديق من الوكالات.
- إجراء المحاسبة للحصول على أموال.
- الحفاظ على الكتب القانونية.

الفرع الثاني: مصلحة المالية :

تشرف المصلحة على ضبط العمليات المالية للمؤسسة، حيث تربطها بالمؤسسات المالية الأخرى مثل البنك البريد، وتقوم هذه الأخيرة بتسديد الفواتير القابلة للدفع بعد الحصول عليها من طرف قسم الاستغلال وهي مصلحة تتوسط كل من مصالح قسم المحاسبة والمالية.

الفرع الثالث: مصلحة الميزانية :

¹ .البحري خالد، مؤسسة سونطراك مديرية قاسي طويل، التعريف بقسم المحاسبة، قاعدة الحياة قاسي طويل، 2026/02/16، (مقابلة شخصية).
² . آمال عويش، دور نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل آليات القياس في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي، (دراسة حالة مؤسسة سوناطراك- قاسي الطويل-)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016، ص26.

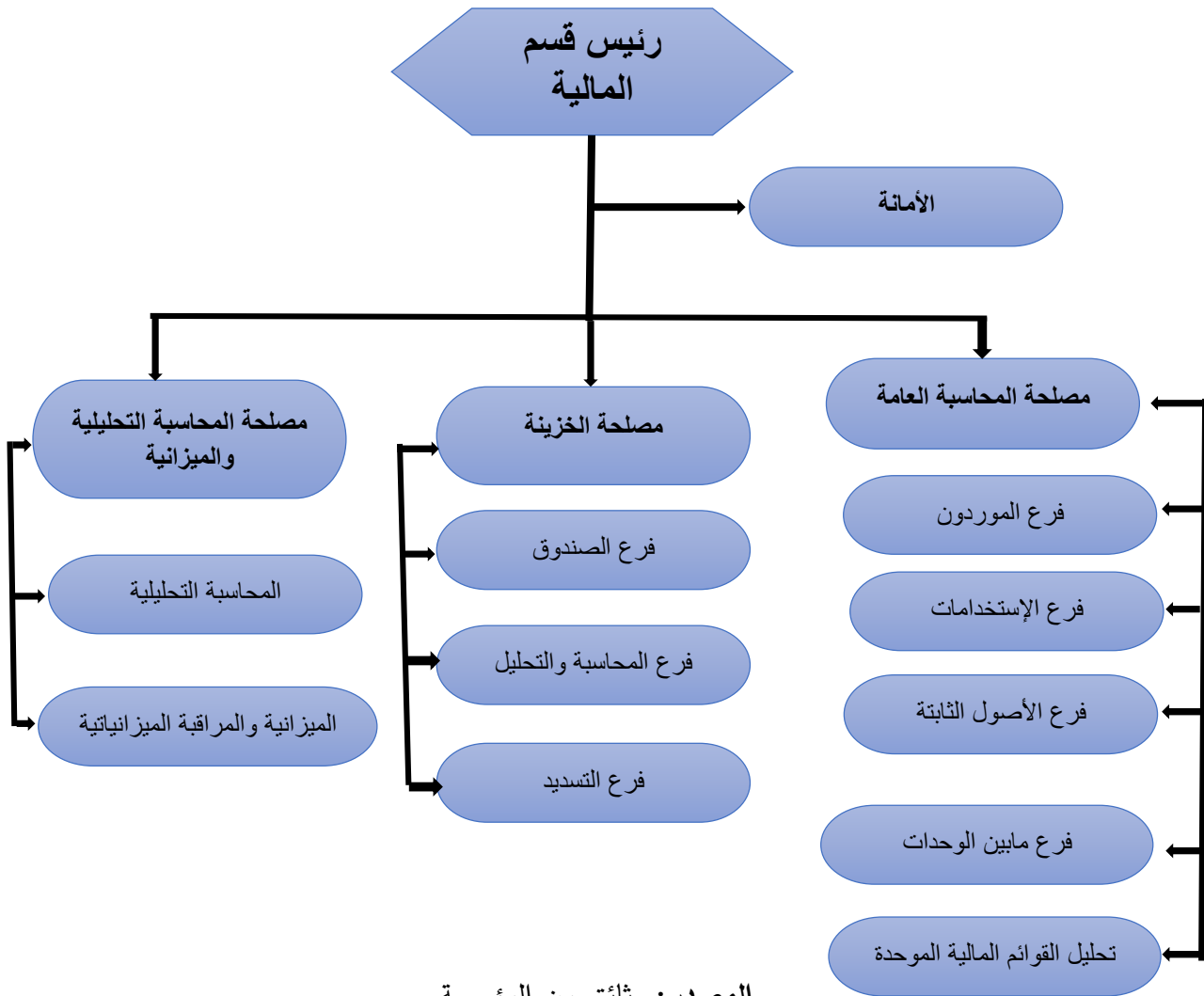
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسات الاقتصادية

تقوم هذه المصلحة على دراسة التكاليف والنتيجة الإجمالية المقترحة والمستخرجة من المحاسبة العامة مع تقديم ومراقبة أرباح المؤسسة ضمن مكتب مراقبة التسيير ومصلحة المالية

مصلحة المراقبة و المراجعة حيث أنها تقوم بمراجعة كل من المصالح الأخرى الخاصة بقسم المحاسبة .

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة



الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسات الإقتصادية

يمثل الشكل أعلاه الهيكل التنظيمي لقسم المالية بمؤسسة سونطراك المديرية الجهوية قاسي طويل
اليتكون من رئاسة القسم والأمانة وأربع مصالح: (مصلحة المحاسبة العامة، مصلحة الخزينة ومصلحة
المحاسبة التحليلية والميزانية)؛

- **مصلحة المحاسبة العامة:** بدورها تنقسم إلى أربع فروع (فرع الموردون، فرع الإستخدامات، فرع الزبائن والإستثمارات و فرع الزبائن ومايين الوحدات).
- **مصلحة الخزينة:** هي المصلحة المسؤولة عن تسيير خزينة المؤسسة ونقسم إلى فرعين: (فرع التسديد و فرع الخزينة).
- **مصلحة المحاسبة التحليلية والميزانية:** هي المصلحة المكلفة بإعداد الميزانية الدورية والمحاسبة التحليلية والتي تنقسم إلى فرعين: (فرع المحاسبة التحليلية وفرع الميزانية والمراقبة الميزانية).

المبحث الثاني: السياسات المحاسبية المطبقة لمؤسسة سونطراك .

يهدف هذا المبحث إلى دراسة أهم السياسات المحاسبية المعتمدة من طرف المؤسسة وتحليل انعكاساتها على النتائج المالية ومؤشرات الربحية.

المطلب الأول: عرض استمارة المقابلة مع المسؤول في قسم المالية والمحاسبة لمديرية قاسي طويل - ورقة -

بعد توجهنا إلى مؤسسة سونطراك مديرية قاسي طويل - ورقة - يوم 16/02/2026 الساعة 9:00 صباحا، استقبلنا مسؤول قسم المالية والمحاسبة وأجاب على مجموعة من الأسئلة التي يمكن ايجازها في الجدول التالي :

الجدول رقم 2-2: جدول الاسئلة الموجه لمسؤولي قسم المالية والمحاسبة لمديرية قاسي طويل ورقة

الرقم	الأسئلة
1	ما هي أهم السياسات المحاسبية المعتمدة في المؤسسة وكيف تؤثر على الربحية؟

2	كيف تساهم السياسات المحاسبية في دعم اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة؟
3	هل تعتمد المؤسسة سياسة محاسبية موحدة أم تختلف حسب الأنشطة؟ وما أثر ذلك على النتائج؟
4	كيف يتم تعديل السياسات المحاسبية لمواكبة التغيرات الاقتصادية؟
5	ما أثر السياسات المحاسبية على رقم الأعمال والنتيجة الصافية؟
6	كيف يتم تحديد تكلفة المنتجات وفق السياسات المحاسبية المعتمدة؟
7	ما العلاقة بين طرق الإهلاك والربحية المحققة؟
8	هل تواجه المؤسسة صعوبات في تطبيق بعض السياسات المحاسبية؟
9	هل توجد سياسات محاسبية بديلة في الحالات الاستثنائية؟
10	ما أبرز المشاكل التي واجهتها المؤسسة بسبب تغيير السياسات المحاسبية؟
11	كيف تؤثر طرق تقييم المخزونات على الربحية؟
12	هل يؤثر اختيار الطريقة المحاسبية على الأداء المالي للمؤسسة؟
13	هل لوحظ تغير في الأرباح نتيجة تغيير السياسات المحاسبية؟
14	ما الحد الأدنى للتكلفة الذي يجب احترامه لضمان الربحية؟

15 كيف تؤثر السياسات المحاسبية على تحديد هامش الربح ؟

المصدر : من اعداد الطالبين بناءا على الجانب النظري

من خلال تحليل إجابات مسؤول قسم المالية و المحاسبة حول الأسئلة المطروحة، يتضح أن المؤسسة تعتمد على مجموعة من السياسات المحاسبية المتكاملة التي تساهم في تحديد وقياس الربحية بدقة. حيث تركز هذه السياسات على تقييم المخزونات، واحتساب الإهلاكات، مما يسمح بتحقيق التوازن بين تعظيم الأرباح وضمان استمرارية النشاط. كما تلعب هذه السياسات دورا محوريا في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة، سواء في ظل التغيرات الاقتصادية الداخلية أو الخارجية، وهو ما سيتم توضيحه بشكل أعمق في الفروع التالية.

الفرع الأول: السياسات المحاسبية المعتمدة في المؤسسة

1.1. الأسئلة التابعة لهذا الفرع :

5. كيف يتم تعديل السياسات المحاسبية لمواكبة التغيرات الاقتصادية؟

10. هل توجد سياسات محاسبية بديلة في الحالات الاستثنائية؟

7. كيف يتم تحديد تكلفة المنتجات وفق السياسات المحاسبية المعتمدة؟

13. هل يؤثر اختيار الطريقة المحاسبية على الأداء المالي للمؤسسة؟

2.1. التحليل :

من خلال إجابات مسؤولي قسم المالية والمحاسبة بمؤسسة سوناطراك، تبين أن المؤسسة تعتمد على مجموعة من السياسات المحاسبية التي يتم تطبيقها وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي، مع مراعاة طبيعة نشاط المؤسسة والتغيرات الاقتصادية المحيطة بها. حيث يتم تعديل بعض الإجراءات والسياسات المحاسبية عند حدوث تغيرات تؤثر على النشاط، سواء كانت تغيرات اقتصادية، مالية أو تنظيمية، وذلك بهدف الحفاظ على مصداقية القوائم المالية وتحقيق صورة عادلة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

كما أوضحت الإجابات أن المؤسسة تعتمد في بعض الحالات الاستثنائية على بدائل محاسبية تسمح بمواصلة النشاط المحاسبي بصورة أكثر ملاءمة للظروف الطارئة، خاصة في ما يتعلق بتقدير التكاليف أو معالجة بعض العمليات المالية غير العادية. ويساهم هذا التكيف في تعزيز مرونة المؤسسة وقدرتها على الاستجابة للتغيرات المختلفة.

أما فيما يخص تحديد تكلفة المنتجات، فقد أكدت الإجابات أن المؤسسة تعتمد على أساليب دقيقة في تحميل التكاليف وربطها بمراحل الإنتاج، الأمر الذي يسمح بتحديد تكلفة حقيقية تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسعير والرقابة على النفقات. كما أشار المسؤولون إلى أن اختيار الطريقة المحاسبية المناسبة ينعكس بشكل مباشر على الأداء المالي، باعتبار أن اختلاف طرق المعالجة المحاسبية يؤدي إلى اختلاف النتائج المالية ومؤشرات الربحية.

الفرع الثاني: سياسة الإهلاك وعلاقتها بالربحية

1.2. الأسئلة التابعة لهذا الفرع:

8. ما العلاقة بين طرق الإهلاك والربحية المحققة؟

14. هل لوحظ تغير في الأرباح نتيجة تغيير السياسات المحاسبية؟

15. ما الحد الأدنى للتكلفة الذي يجب احترامه لضمان الربحية؟

2.2. التحليل :

أظهرت إجابات المسؤولين أن سياسة الإهلاك تعد من أهم السياسات المحاسبية المؤثرة على الربحية، نظرا لارتباطها المباشر بالأعباء التي تتحملها المؤسسة خلال الدورة المالية. حيث تعتمد المؤسسة على طرق إهلاك تتناسب مع طبيعة الأصول المستخدمة وفترة استغلالها، بما يسمح بتوزيع تكلفة الأصل على سنوات استخدامه بطريقة عادلة ومنظمة.

كما بينت الإجابات أن اختلاف طريقة الإهلاك يؤدي إلى اختلاف قيمة الأعباء السنوية، وهو ما يؤثر بصورة مباشرة على النتيجة الصافية للمؤسسة. ففي حالة ارتفاع قيمة الإهلاكات تنخفض الأرباح

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسات الاقتصادية

المحاسبية، بينما يؤدي انخفاضها إلى ارتفاع النتيجة الصافية، وهو ما يبرز العلاقة الواضحة بين سياسة الإهلاك ومستوى الربحية.

وأكد المسؤولون كذلك أن تغيير بعض السياسات المحاسبية المتعلقة بالإهلاك قد يؤدي إلى تغيير في الأرباح المحققة من سنة إلى أخرى، خاصة عند إعادة تقييم الأصول أو تعديل مدة الاستغلال. كما تحرص المؤسسة على احترام حد أدنى من التكاليف لضمان تحقيق هامش ربح يسمح باستمرار النشاط وتحقيق التوازن المالي.

الفرع الثالث: سياسة تقييم المخزونات وأثرها على النتائج المالية

3.1. الأسئلة التابعة لهذا الفرع:

12. كيف تؤثر طرق تقييم المخزونات على الربحية؟

6. ما أثر السياسات المحاسبية على رقم الأعمال والنتيجة الصافية؟

16. كيف تؤثر السياسات المحاسبية على تحديد هامش الربح؟

3.2. التحليل :

من خلال تحليل إجابات مسؤولي المؤسسة، تبين أن سياسة تقييم المخزونات تؤدي دوراً أساسياً في تحديد تكلفة الإنتاج والنتيجة المالية، باعتبار أن قيمة المخزون النهائي تؤثر بشكل مباشر على تكلفة المبيعات وبالتالي على الربحية.

وقد أوضح المسؤولون أن المؤسسة تعتمد طرق تقييم تسمح بإعطاء صورة دقيقة عن قيمة المخزونات، الأمر الذي يساعد في تحسين الرقابة على التكاليف وتقادي تسجيل خسائر غير حقيقية. كما أن اختلاف طريقة تقييم المخزون يؤدي إلى اختلاف في قيمة الأرباح المحققة، خاصة في ظل تغير أسعار المواد الأولية والطاقة.

وأشارت الإجابات كذلك إلى أن السياسات المحاسبية المطبقة تؤثر بصورة مباشرة على رقم الأعمال والنتيجة الصافية، من خلال تأثيرها على كيفية الاعتراف بالإيرادات وتسجيل الأعباء. كما تساعد

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسات الاقتصادية

هذه السياسات على تحديد هامش الربح الحقيقي للمؤسسة، بما يسمح للإدارة بتقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بالإنتاج والتسعير والاستثمار.

الفرع الرابع: صعوبات تطبيق السياسات المحاسبية

الأسئلة التابعة لهذا الفرع:

9. هل تواجه المؤسسة صعوبات في تطبيق بعض السياسات المحاسبية؟

11. ما أبرز المشاكل التي واجهتها المؤسسة بسبب تغيير السياسات المحاسبية؟

التحليل :

أوضحت إجابات المسؤولين أن تطبيق السياسات المحاسبية داخل المؤسسة لا يخلو من بعض الصعوبات والتحديات، خاصة في ظل التغيرات المستمرة التي تعرفها البيئة الاقتصادية والتشريعية. حيث تواجه المؤسسة أحيانا صعوبات مرتبطة بتطبيق بعض المعايير المحاسبية الجديدة أو بتكييف الأنظمة الداخلية مع التعديلات المحاسبية الحديثة.

كما بينت الإجابات أن تغيير السياسات المحاسبية قد يؤدي إلى ظهور بعض المشاكل المتعلقة بمقارنة النتائج المالية بين السنوات، إضافة إلى الحاجة لإعادة تكوين العاملين وتحديث الإجراءات المحاسبية المعتمدة داخل المؤسسة. وقد تنعكس هذه التغيرات على المؤشرات المالية بصورة مؤقتة، مما يتطلب دقة في التحليل والتفسير.

ورغم هذه الصعوبات، أكد المسؤولون أن المؤسسة تسعى إلى تحسين نظامها المحاسبي باستمرار، من خلال اعتماد سياسات أكثر ملاءمة لطبيعة نشاطها وأكثر قدرة على توفير معلومات مالية دقيقة تساعد في دعم الربحية وتحسين الأداء المالي.

المطلب الثاني: السياسة المحاسبية للإهلاك وتأثيرها على الربحية

يهدف هذا المبحث إلى دراسة أهم السياسات المحاسبية المعتمدة من طرف المؤسسة وتحليل انعكاساتها على النتائج المالية ومؤشرات الربحية.

الفرع الأول: سياسة الإهلاك.

سياسة الإهلاك هي أداة محاسبية مهمة وتعتبر أيضا من أهم السياسات المحاسبية في التحليل المالي، تهدف إلى:

- تحديد طريقة توزيع تكلفة الأصول.
- تؤثر على الربح وصورة الميزانية.

تعد سياسة الإهلاك من بين أهم السياسات المحاسبية التي تعتمد عليها شركة سوناطراك في معالجة أصولها الثابتة، نظرا لطبيعة نشاطها الذي يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الضخمة في المنشآت الصناعية، التجهيزات التقنية، خطوط النقل، ومعدات الاستكشاف والإنتاج. وتهدف هذه السياسة إلى التوزيع العقلاني والمنهجي لقيمة الأصل الثابت على سنوات استغلاله، بما يسمح بإظهار النتيجة المالية الحقيقية للمؤسسة وتحديد مستوى الربحية بشكل دقيق.

تعتمد سوناطراك في تطبيق سياسة الإهلاك على أحكام النظام المحاسبي المالي الجزائري، إلى جانب مراعاة المعايير المحاسبية الدولية، خاصة ما يتعلق بتقييم الأصول الصناعية ذات الطبيعة الاستراتيجية. ويتم احتساب الإهلاك انطلاقا من التكلفة الأصلية للأصل بعد خصم القيمة المتبقية، مع تحديد العمر الإنتاجي بناء على طبيعة الأصل، قدرته التشغيلية، ومدة استغلاله الفعلية داخل المؤسسة.

وتعتمد الشركة أساسا على طريقة القسط الثابت باعتبارها الأكثر ملاءمة لطبيعة أصولها، حيث يتم توزيع قيمة الأصل بشكل متساوٍ على سنوات الاستعمال. وتتميز هذه الطريقة بالوضوح والموضوعية، كما تسمح بتوفير معلومات مالية مستقرة تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة عبر الفترات المختلفة.

كما تراعي سوناطراك خصوصية بعض الأصول من خلال اعتماد تجزئة الأصل لأغراض الإهلاك، إذ يتم تقسيم الأصل الواحد إلى عدة أجزاء، ويخصص لكل جزء معدل إهلاك خاص به حسب عمره الاقتصادي. ويظهر هذا الأسلوب بوضوح في المنشآت الصناعية الكبرى مثل وحدات التكرير، محطات الضخ، وشبكات النقل، التي تتكون من عناصر مختلفة تختلف من حيث مدة الاستغلال والصيانة.

وفي بعض الحالات، خاصة المتعلقة بالمشاريع البترولية والغازية، قد تلجأ المؤسسة إلى الإهلاك المرتبط بالإنتاج، بحيث يتم احتساب الإهلاك وفق حجم الإنتاج الفعلي، وهو ما يعكس الاستهلاك الحقيقي للأصل بشكل أكثر دقة، خصوصا في الآبار والمنشآت المرتبطة بالاستخراج.

وتكمن أهمية سياسة الإهلاك داخل سوناطراك في دورها المباشر في تحديد الربحية، حيث يؤثر مبلغ الإهلاك على النتيجة المحاسبية للمؤسسة؛ فكلما ارتفعت مخصصات الإهلاك انخفضت الأرباح المحاسبية، والعكس صحيح. ومن ثم فإن حسن اختيار السياسة الإهلاكية يساهم في تقديم صورة مالية واقعية، كما يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتجديد والاستثمار وإعادة تأهيل الأصول.

فاختيار طريقة الإهلاك وتحديد العمر الإنتاجي للأصول يؤثر بشكل مباشر على قيمة التكاليف المحملة لكل فترة، وبالتالي على مستوى الأرباح المصرح بها. فعلى سبيل المثال، يؤدي تسريع الإهلاك إلى ارتفاع الأعباء في المدى القصير وانخفاض الربح المحاسبي، بينما يساهم إطالة العمر الإنتاجي في تخفيض الأعباء السنوية وتحسين النتائج الظاهرة، دون أن يعكس بالضرورة تغيرا حقيقيا في الأداء الاقتصادي.

حيث يكتسب هذا التأثير أهمية أكبر بالنظر إلى طبيعة نشاطها القائم على استثمارات رأسمالية ضخمة في مجالات الاستكشاف والإنتاج والنقل. لذلك، فإن أي تعديل في تقديرات الإهلاك أو في طرق احتسابه ينعكس مباشرة على مؤشرات الربحية، وعلى رأسها النتيجة الصافية ومؤشرات الأداء المالي.

كما أن اعتماد المؤسسة على مراجعة دورية لتقديرات الإهلاك يسمح بتحقيق درجة أعلى من الدقة في قياس الأداء، ويقلل من التشوهات المحاسبية التي قد تنتج عن تقادم التقديرات أو عدم ملاءمتها للواقع التشغيلي. وبالتالي، فإن سياسة الإهلاك لا تؤثر فقط في تحديد الربح، بل تساهم أيضا في تعزيز مصداقية القوائم المالية ودعم قرارات التسيير والاستثمار.

وعليه، فإن سياسة الإهلاك في شركة سوناطراك أداة محورية ضمن السياسات المحاسبية المؤثرة في تحديد الربحية، ولها دور في ضبط التكاليف، وتحقيق التوازن بين الإيرادات والأعباء، وإبراز صورة أكثر واقعية عن الأداء الاقتصادي للمؤسسة.

1.1. عرض جدول الإهلاك المؤسسة لسنة 2023

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسات الاقتصادية

سنقوم بعرض جدول الإهلاك المؤسسة سوناطراك مديرية قاسي طويل ورقلة مع العلم انها تتبع طريقة الإهلاك الثابت في معالجة تثبياتها:

1.1.1. عرض جدول الإهلاك الثابت:

الجدول رقم 2-3: جدول إهلاك بعض تثبيات المؤسسة لسنة 2023

جدول طريقة الإهلاك الثابت سنة 2023			
نسبة	قسط الإهلاك	القيمة الاصلية	رقم الحساب
20,49	5148657.48	25125984.48	210000
3,70	5106391.28	137967080.02	213000
18,60	59547338.87	320214586.14	21510001
24,75	4024874.68	16263262.09	2189001
14,77	73827262,31	499570912,70	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات المؤسسة

يلاحظ عليه وجود نسبة وتمثل هذه النسبة ما يمثله قسط الإهلاك من القيمة الأصلية، وفي الأخير نسبة ما مجموع الأقساط الإهلاك لمجموع قيمة التثبيات .

الجدول رقم 2-4: جدول إهلاك بعض التثبيات المؤسسة لسنة 2024

جدول طريقة الإهلاك الثابت سنة 2024			
نسبة	قسط الإهلاك	القيمة الأصلية	رقم الحساب
19,67	6178388,98	31407480,13	210000

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسات الاقتصادية

2130000	137967080,02	5106391,28	3,70
2151001	454704712,32	70018440,56	15,40
2189001	20979608,10	2443605,88	11,65
المجموع	645058880,50	83746826,70	12,98

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات المؤسسة

من خلال مقارنة الجدولين، نستخلص النتائج التالية:

نلاحظ ارتفاعا جوهريا في القيمة الأصلية الإجمالية من 499,570,912.70 دج إلى 645,058,880.50 دج في سنة 2024. حيث يعكس هذا الارتفاع سياسة استثمارية توسعية قامت بها المؤسسة، مما أدى إلى زيادة حجم الأصول الثابتة بنسبة تقارب 29%.

انخفضت النسبة الإجمالية المرجحة للإهلاك من 14.77% إلى 12.98%.

هذا الانخفاض يشير إلى أن الاستثمارات الجديدة المحققة في 2024 هي أصول ذات عمر إنتاجي طويل، أو أن المؤسسة قامت بمراجعة تقديراتها المحاسبية لإطالة العمر الإنتاجي للأصول القائمة، مما أدى لخفض "معدل دوران رأس المال الثابت".

يؤثر التحول بين الجدولين على مؤشرات الربحية من خلال :

النتيجة المحاسبية : على الرغم من زيادة قيمة الأصول، إلا أن انخفاض "معدل الإهلاك" من 14.77% إلى 12.98% يعمل على تخفيف العبء السنوي بالنسبة لوحدة الأصل، مما يساهم في تحسين صافي الربح الظاهر في جدول النتائج.

المردودية الاقتصادية (ROA): زيادة الأصول تتطلب زيادة أكبر في الأرباح . السياسة المحاسبية في 2024 تحاول موازنة هذا الأمر لضمان عدم تدهور معدل المردودية نتيجة التوسع الكبير.

2.1.1.1. دراسة التغير في طريقة الإهلاك (الإهلاك المتناقص) لسنة 2023\2024

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسات الاقتصادية

تتبع شركة سوناطراك مديرية قاسي طويل ورقلة طريقة الإهلاك الثابت في معالجة تثبياتها، وبعد التشاور مع مسؤول فرع التثبيات في المؤسسة افترضنا تغيير طريقة معالجة كل من حساب معدات النقل (ح / 210000) وحساب معدات وأدوات (ح/2151001) وحساب (ح/ 2189001) معدات إعلام ألي مع ترك وحساب بناءات على طريقة الإهلاك الثابت (ح/213000) الى طريقة الإهلاك المتناقص وذلك لأنها تدخل في دورة الاستغلال.

وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 2-5: جدول الإهلاك بعد تغيير الطريقة لسنة 2023

جدول طريقة الإهلاك المتناقص سنة 2023			
نسبة	قسط الإهلاك	القيمة الاصلية	رقم الحساب
40,98	10297314,96	25125984,10	210000
3,70	5106391,28	137967080,02	213000
37,21	119148677,74	320214586,14	2151001
9,90	1609949,87	16263262,09	2189001
27,25	136162333,50	499570912,70	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات المؤسسة

الملاحظ هنا أن نسبة قسط اهلاك بالنسبة للقيمة الاصلية تغيرت وذلك يرجع الى تغيير الطريقة لبعض التثبيات.

الجدول رقم 2-6: جدول اهلاك بعد تغيير الطريقة لسنة 2024

جدول طريقة الإهلاك المتناقص سنة 2024

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسات الاقتصادية

نسبة	قسط الإهلاك	القيمة الأصلية	رقم الحساب
17,70	4448440,07	31407480,13	210000
3,70	5106391,28	137967080,02	2130000
15,74	50413277,20	454704712,32	2151001
18,03	2932327,06	20979608,10	2189001
9,75	62900435,61	645058880,50	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات المؤسسة

يلاحظ هنا أن ارتفاع في القيمة الأصلية أثر على الأقساط الإهلاك التي بدورها أثرت على النسب مع العلم أننا قمنا بتغيير طريقة المعالجة لبعض التثبيات.

ومن أجل تبين مدى التغييرالذي طرئ على النسب قمنا بمقارنة كل من النسبة الخاصة بطريقة الإهلاك الثابت مع النسب المتحصل عليها عند تغيير الطريقة، ووضحنا ذلك في الجدول التالي :

الجدول رقم 2-7: جدول يبين مقدار التغيير في نسب بعد تغيير طريقة الإهلاك

تغيير في النسبة	النسب عند تغيير طريقة الإهلاك	نسب طريقة الإهلاك الثابت	السنة
12.48	27.25	14.77	2023
-3.25	9.75	12.98	2024

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على جداول رقم (2_5) و (2_6)

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسات الاقتصادية

عند تغيير طريقة الإهلاك من الإهلاك الثابت إلى الإهلاك المتناقص فإن ذلك يؤثر مباشرة على ربحية المؤسسة، لأن قيمة مصروف الإهلاك تختلف من سنة إلى أخرى، وهو ما ينعكس على نتيجة المؤسسة والأرباح المحققة.

سنة 2023 : بلغت أقساط الإهلاك الإجمالية 136,162,333.50 دج بنسبة 27.25%. هذا يعكس رغبة المؤسسة في استرداد تكلفة استثماراتها بسرعة في بدايتها.

سنة 2024 : نلاحظ انخفاضاً حاداً في نسبة الإهلاك الإجمالية لتصل إلى 9.75%، وقيمة الأقساط إلى 62,900,435.61 دج.

في طريقة الإهلاك المتناقص تكون قيمة الإهلاك مرتفعة في السنوات الأولى من عمر الأصل، مقارنة بطريقة الإهلاك الثابت.

وهذا يؤدي إلى:

- ارتفاع أعباء الإهلاك.
- انخفاض النتيجة الصافية.

أي أن المؤسسة تظهر ربحية أقل في بداية استعمال الأصل.

يؤدي الانتقال من طريقة الإهلاك الثابت إلى طريقة الإهلاك المتناقص إلى زيادة أعباء الإهلاك خلال السنوات الأولى من عمر الأصل، الأمر الذي ينعكس سلباً على النتيجة الصافية ومؤشرات الربحية. غير أن هذا التأثير يتراجع في السنوات اللاحقة نتيجة انخفاض قيمة الإهلاك، مما يسمح بتحسين الربحية تدريجياً. وبالتالي فإن اختيار طريقة الإهلاك يعد من السياسات المحاسبية المؤثرة في قياس الأداء المالي وربحية المؤسسة."

المطلب الثالث: سياسة المحاسبية لتقييم المخزونات وتأثيرها على الربحية

تعد سياسة تقييم المخزونات من السياسات المحاسبية الجوهرية التي تعتمد عليها المؤسسة، ولها دور أساسي في تحديد قيمة الأصول المتداولة وتكلفة المبيعات، وبالتالي التأثير على صدق ومصداقية القوائم

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسات الاقتصادية

المالية. وتكتسي هذه السياسة أهمية خاصة في شركة سوناطراك نظرا لتنوع مخزوناتا بين مواد أولية، منتجات بترولية، وقطع غيار صناعية.

حيث تعتمد المؤسسة بشكل أساسي على طريقة المتوسط المرجح، حيث يتم احتساب تكلفة الوحدات المخزنة على أساس متوسط تكلفة الشراء أو الانتاج خلال الفترة. كما يمكن اعتماد طريقة الوارد أولا صادر أولا (FIFO) في بعض الحالات التي تتطلب ذلك، خاصة بالنسبة للمواد سريعة الدوران أو القابلة للتلف.

الفرع الأول: سياسة تقييم المخزون لسنة 2023.

1.2. طريقة التكلفة الوسطية المرجحة لمجموع الإدخالات

تتميز هذه الطريقة بأنها تخص فترة معينة، حيث يتم تقييم جميع المخرجات بتكلفة وسطية واحدة يتم حسابها بعد هذه الفترة سواء مشتريات أو إنتاج وتحسب حسب العلاقة التالية:

1.1.2. عرض جدول حركة المخزون لشهر ديسمبر سنة: 2023

1.1.1.2. وفق طريقة التكلفة الوسطية المرجحة :

الجدول رقم 2-8: حركة المخزون لشهر ديسمبر وفق طريقة التكلفة الوسطية المرجحة

التاريخ										
البيان										
المدخلات										
المخرجات										
الرصيد										
المبلغ	التكلفة	الكمية	المبلغ	التكلفة	الكمية	المبلغ	التكلفة	الكمية		
187500	125	1500				187500	125	1500	مخزون أول المدة	12/1
252000	126	2000				64500	129	500	إدخال	12/4
10800	126	800	151200	126	1200				إخراج	12/7

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسات الاقتصادية

22620 0	129.3	1750				125400	132	950	إدخال	12/8
32314. 3	129.3	250	193885.7	129.3	1500				إخراج	12/10
			32314.3	129.3	250				إخراج	12/13
11340 0	126	900				113400	126	900	إدخال	12/16
26740 0	133.7	2000				154000	140	1100	إدخال	12/18
53480	133.7	400	213920	133.7	1600				إخراج	12/21
14798 0	134.5	1100				94500	135	700	إدخال	12/24
26905. 5	134.5	200	121074.5	134.5	900				إخراج	12/29

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات المؤسسة

من خلال دراستنا لحركة المخزون شهر ديسمبر الخاص بالمؤسسة، يتضح اعتمادها على سياسة المتوسط المتحرك لتقييم مخزونها. وتتجلى أهمية هذه السياسة في تحديد الربحية من خلال قدرتها على دمج تكاليف الشراء المتفاوتة (التي تراوحت بين 125 و 140 وحدة نقدية) لإنتاج تكلفة مرجحة للمخرجات. هذا الاختيار المحاسبي يؤثر مباشرة على رقم الأعمال الصافي، حيث يمنع تضخيم الأرباح الناتجة عن حيافة مخزون قديم بأسعار منخفضة في ظل سوق متصاعد، مما يعكس دور السياسة المحاسبية كأداة للقياس الحقيقي للأداء المالي.

2.1.1.2. وفق طريقة الداخل أولا الخارج أولا:

الجدول رقم 2-9: حركة المخزون لشهر ديسمبر وفق طريقة الداخل أولا الخارج أولا

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسات الاقتصادية

التاريخ	البيان	المدخلات	المخرجات	الرصيد		
		الكمية	التكلفة	المبلغ	الكمية	التك
				المبلغ	الكمية	لغة
12/1	مخزون أول المدة	1500	125	187500		
12/4	إدخال	500	129	64500		
12/7	إخراج				1200	150000
12/8	إدخال	950	132	125400		
12/10	إخراج				1500	193885.7
12/13	إخراج				250	33000
12/16	إدخال	900	126	113400		
12/18	إدخال	1100	140	154000		
12/21	إخراج				1600	211400
12/24	إدخال	700	135	94500		
12/29	إخراج				900	123500
					200	27000

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات المؤسسة

من خلال استقراء بيانات الجدول رقم (2-9) الذي يطبق سياسة "الداخل أولا الخارج أولا" في ظل نظام الجرد المستمر، نستخلص النتائج التحليلية التالية:

في عملية الإخراج بتاريخ 7/12 (صرف 1200 وحدة)، تم تقييمها بالكامل بسعر 125 دج (سعر رصيد أول المدة) لتبلغ تكلفتها الإجمالية 150,000 دج، وبقي في الرصيد 300 وحدة من السعر

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسات الاقتصادية

القديم (125 دج) و 500 وحدة من السعر الجديد (129 دج)، مما يعطي رصيدا إجماليا قدره 102,000 دج. في ظل الاتجاه التصاعدي للأسعار (التضخم)، تؤدي هذه السياسة إلى تحميل "تكلفة المبيعات" بأسعار قديمة ومنخفضة (125 دج)، مما يؤدي رياضيا إلى تضخيم الهامش الربحي للمؤسسة في تلك الفترة.

تتسبب سياسة (FIFO) في إظهار بند "المخزون" في الميزانية الختامية بقيمة قريبة جدا من القيمة العادلة (أسعار السوق الحالية). وبما أن قيمة مخزون آخر المدة (27,000 دج) تطرح عند حساب تكلفة البضاعة المباعة، فإن ارتفاع قيمته يساهم في زيادة صافي الربح المحاسبي.

من خلال المقارنة الميدانية لنتائج الجدولين، يتأكد لنا الفرض الأساسي للدراسة؛ وهو أن السياسات المحاسبية تلعب دورا حاسما ومباشرا في تحديد ربحية المؤسسة. ففي ظل ظروف السوق التضخمية (ارتفاع أسعار التوريد خلال شهر ديسمبر)، أدى تطبيق سياسة (FIFO) إلى تقييم المخرجات بتكاليف تاريخية منخفضة، مما أسفر عن تحقيق أرباح محاسبية أعلى مقارنة بسياسة المتوسط المرجح المتحرك.

هذا الارتفاع في الربح وفق سياسة (FIFO) يحمل في طياته مخاطر اقتصادية، تتمثل في دفع ضرائب أعلى وتوزيع أرباح نقدية قد تكون جزئيا 'أرباحا حيازية وهمية' غير ناتجة عن النشاط التشغيلي، بل عن ارتفاع الأسعار. وعليه، فإن اختيار السياسة المحاسبية ليس مجرد تفضيل تقني، بل هو أداة استراتيجية تحدد وتوجه الأداء المالي والربحي للمؤسسة الاقتصادية.

الفرع الثاني: سياسة تقييم المخزون لسنة 2024.

1.2. عرض جدول حركة المخزون لشهر ديسمبر سنة 2024:

1.1.2. وفق طريقة التكلفة الوسطية المرجحة :

الجدول رقم 2-10: حركة المخزون لشهر ديسمبر وفق طريقة التكلفة الوسطية المرجحة

التاريخ	البيان	المدخلات			المخرجات			الرصيد		
		الكمية	التكلفة	المبلغ	الكمية	التكلفة	المبلغ	الكمية	التكلفة	المبلغ

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسات الاقتصادية

12/1	مخزون أول المدة	1600	125	187500						
12/4	إدخال	1200	129	64500						
12/7	إخراج				1200	126	151200	1600	126	10800
12/8	إدخال	2300	132	125400				3900	129.3	226200
12/10	إخراج				1500	129.3	193885.7	2400	129.3	32314.3
12/13	إخراج				250	129.3	32314.3			
12/16	إدخال	3000	126	113400				900	126	113400
12/18	إدخال	500	140	154000				2000	133.7	267400
12/21	إخراج				1600	133.7	213920	400	133.7	534807
12/24	إدخال	900	135	94500				1100	134.5	147980
12/29	إخراج				600	134.5	121074.5	500	134.5	67263.6

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات المؤسسة

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسات الاقتصادية

يعكس هذا الجدول الآلية الحسابية لسياسة التكلفة الوسيطة المرجحة، والتي تعتمد على إعادة احتساب تكلفة الوحدة الواحدة فور كل عملية شراء (إدخال) جديدة، مما يؤدي إلى النتائج التالية:

نلاحظ في البداية (1/12) أن التكلفة كانت 125 دج.

عند حدوث أول عملية إدخال في (4/12) بسعر 129 دج، لم يظل السعر كما هو، بل ارتفع في خانة الرصيد ليصبح 126 دج.

التفسير المحاسبي: تعكس هذه النتيجة جوهر السياسة المحاسبية التي تدمج تكلفة المخزون القديم مع المشتريات الجديدة، مما ينتج عنه سعر "وسطي" يمتص الارتفاع في تكاليف الشراء.

2.1.2. الجدول رقم 2-11: حركة المخزون لشهر ديسمبر وفق طريقة الداخل أولا الخارج أولا

التاريخ	البيان	الكمية	التكلفة	المبلغ	الكمية	التكلفة	المبلغ	الرصيد
					الكمية	التكلفة	المبلغ	الكمية
					الكمية	التكلفة	المبلغ	الكمية
12/1	مخزون أول المدة	1600	125	200000				1600
12/4	إدخال	1200	129	154800				2800
12/7	إخراج				1900		238700	900
12/8	إدخال	2300	132	303600				3200
12/10	إخراج				1700		221531	1500
12/13	إخراج				1500		33000	
12/16	إدخال	3000	126	378000				3000
12/18	إدخال	500	140	70000				3500

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسات الاقتصادية

12/21	إخراج				2800	352800	700	95200
12/24	إدخال	900	135	121500			1600	126700
12/29	إخراج				900	122200	700	94500

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات المؤسسة

المطلب الرابع: عرض وتحليل حساب النتائج للمؤسسة محل الدراسة لفترة 2023 و2024

بناء على المعطيات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسة، ننقل في هذا الجزء إلى عرض وتحليل جدول حساب النتائج للفترة (2023-2024)، يهدف هذا العرض إلى تسليط الضوء على تطور الهوامش المالية والنتائج الوسطية، بدءا من رقم الأعمال وصولا إلى النتيجة الصافية ويسمح التحليل المقارن للبيانات الواردة في الجدول رقم (2-12) أدناه بتحديد مدى مساهمة السياسات المحاسبية المتبعة في تحسين أو تراجع مستويات الربحية.

الفرع الأول: عرض وتحليل حساب النتائج للمؤسسة محل الدراسة لفترة 2023 و2024

يعد جدول حساب النتائج القائمة المالية الأساسية التي تلخص نشاط المؤسسة خلال دورة محاسبية كاملة، حيث يبرز كيفية انتقال المؤسسة من رقم الأعمال وصولا إلى النتيجة الصافية. وفيما يلي عرض لجدول حسابات النتائج للفترة الممتدة بين سنتي 2023 و2024، والذي يوضح الأداء المالي للمؤسسة.

الجدول رقم 2-12: جدول حسابات نتائج المؤسسة لفترة 2023 و2024 الوحدة: دج

البيان * السنوات	2023	2024
المبيعات والمنتجات الملحقة	3702056458.30	2958965696.44
الانتاج المخزن	0.00	0.00
الانتاج المثبت	0.00	0.00

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسات الإقتصادية

0.00	0.00	اعانات الاستغلال
2958965696.44	3702056458.30	1. انتاج السنة المالية
176223650.00	229090745.00	المشتريات المستهلكة
351982659.00	457577456.70	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
528206309.00	686668201.70	2. استهلاك السنة المالية
2430759387.44	3015388256.60	3. القيمة المضافة للاستغلال (2_1)
129523356.33	168380363.23	اعباء المستخدمين
87164121.24	113313357.61	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
2214071909.87	2902074898.99	4. اجمالي فائض استغلال
0.00	0.00	المنتجات العملية الأخرى
0.00	0.00	الأعباء العملية الأخرى
6290043561	73827262.31	مخصصات اهتلاكات والمؤونات
0.00	0.00	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسات الإقتصادية

2151171473.00	2828247636.00	5. النتيجة العملياتية
726666325.00	944666222.50	المنتجات المالية
548666698.00	713266707.40	الأعباء العملياتية
177999627.00	231399515.10	6. النتيجة المالية
2391927190.00	3059647151.00	7. النتيجة العادية قبل الضرائب) (6+5)
2391927190.00	3059647151.00	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات المالية للمؤسسة

الفرع الثاني: تحليل حساب نتائج المؤسسة لفترة 2023 و2024

ما يمكن ملاحظته من حساب النتائج المعروض أعلاه هو انخفاض لرقم الأعمال المؤسسة لفترة بين 2023 الى 2024 وذلك بنسبة 20.1% ومن هذا سنحاول تحليل العناصر الأساسية في حساب النتائج الخاص بالمؤسسة محل الدراسة كما يلي:

❖ إنتاج السنة المالية:

نلاحظ أن إنتاج السنة المالية شهد انخفاضا خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2024، ويرجع ذلك إلى تراجع رقم الأعمال، مما أثر سلبا على مستوى النشاط الاستغلالي للمؤسسة. كما يعكس هذا الانخفاض تراجع قدرة المؤسسة على تحقيق إيرادات أكبر مقارنة بالسنة السابقة، وهو ما انعكس على مردوديتها وربحيتها.

❖ استهلاك السنة المالية:

سجل استهلاك السنة المالية انخفاضا خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2024 نتيجة تراجع المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى، ويعكس ذلك انخفاض حجم النشاط داخل المؤسسة. ورغم أن تراجع الاستهلاكات يساهم أحيانا في تخفيض التكاليف، إلا أن انخفاضه في هذه الحالة ارتبط بتراجع الإنتاج والنشاط الاستغلالي.

❖ القيمة المضافة للاستغلال:

عرفت القيمة المضافة للاستغلال انخفاضاً خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2024 نتيجة تراجع إنتاج السنة المالية، وهو ما أثر على قدرة المؤسسة في خلق الثروة وتحقيق قيمة مضافة أعلى. كما يدل هذا الانخفاض على تراجع مساهمة النشاط الاستغلالي في دعم ربحية المؤسسة.

❖ إجمالي فائض الاستغلال:

شهد إجمالي فائض الاستغلال انخفاضاً خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2024، ويرجع ذلك إلى انخفاض مستوى النشاط الاستغلالي وتراجع الإيرادات المحققة، الأمر الذي أثر سلباً على الفائض الناتج عن الاستغلال. ويعكس هذا التراجع انخفاض كفاءة المؤسسة في تحقيق نتائج تشغيلية إيجابية خلال هذه الفترة.

❖ النتيجة العملياتية:

سجلت النتيجة العملياتية انخفاضاً خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2024 نتيجة تراجع المنتجات العملياتية وانخفاض مستوى النشاط مقارنة بالسنة السابقة، إضافة إلى استمرار بعض الأعباء التشغيلية، وهو ما أثر سلباً على الأداء المالي للمؤسسة. ويبين هذا الانخفاض مدى تأثر ربحية المؤسسة بالتغيرات التي مست عناصر حساب النتائج والسياسات المحاسبية المعتمدة.

❖ النتيجة المالية:

يلاحظ أن النتيجة المالية خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2024 شهدت انخفاضاً، ويرجع ذلك إلى تراجع المنتوجات المالية مقابل استمرار أو ارتفاع الأعباء المالية، وهو ما أثر سلباً على الأداء المالي للمؤسسة. كما يعكس هذا الانخفاض ضعف مساهمة النشاط المالي في دعم ربحية المؤسسة، خاصة في ظل تراجع المبيعات وانخفاض مستوى النشاط الاستغلالي خلال الفترة محل الدراسة.

❖ النتيجة العادية قبل الضرائب:

سجلت النتيجة العادية قبل الضرائب انخفاضاً خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2024، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض النتيجة العملياتية الناتجة عن تراجع رقم الأعمال وإنتاج السنة المالية، إضافة إلى انخفاض القيمة المضافة وإجمالي فائض الاستغلال، وهو ما أثر بشكل مباشر على مردودية المؤسسة. كما ساهم تراجع النتيجة المالية في زيادة حدة الانخفاض، مما يعكس تراجع الأداء العام للمؤسسة خلال هذه الفترة.

❖ صافي نتيجة السنة المالية:

يلاحظ أن صافي نتيجة السنة المالية شهد هو الآخر انخفاضاً خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2024، حيث اتخذ نفس مسار النتيجة العادية قبل الضرائب، ويرجع ذلك إلى تراجع مختلف عناصر حساب النتائج، خاصة المبيعات وإنتاج السنة المالية والقيمة المضافة وإجمالي فائض الاستغلال. ويعكس هذا الانخفاض التأثير المباشر لتراجع النشاط الاستغلالي على ربحية المؤسسة، إضافة إلى ضعف النتائج المالية المحققة خلال الفترة محل الدراسة.

المطلب الرابع : أثر السياسات المحاسبية على ربحية مؤسسة سوناطراك مديرية قاسي طویل ورقلة

تعتبر السياسات المحاسبية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها شركة سوناطراك في إعداد وعرض معلوماتها المالية، حيث تلعب دوراً محورياً في تحديد مستوى الربحية من خلال تأثيرها المباشر عليها، مثل: تقييم المخزونات، واحتساب الإهلاكات.

كما أنا للسياسات المحاسبية أهمية خاصة، نظراً لطبيعة نشاطها في قطاع المحروقات، الذي يتميز بتقلب الأسعار وارتفاع حجم الاستثمارات، مما يجعل لاختيارات السياسات المحاسبية أثراً واضحاً على مستوى الربحية المحققة.

ويهدف هذا المطلب إلى إبراز دور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية مؤسسة سوناطراك كما يلي:

الفرع الأول : تحليل ربحية مؤسسة سوناطراك مديرية قاسي طویل

يهدف هذا التحليل إلى دراسة الوضع المالي لمديرية قاسي طویل من خلال دراسة نسب الربحية في الفترة 2023 إلى 2024، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية العامة وجدول حساب النتائج لتحديد مستويات الربحية في ظل التغيرات الاقتصادية والمالية.

1.1 نسبة هامش الربح الصافي

يمكن إنجاز كل من صافي الربح والإيرادات وهامش الربح الصافي في الجدول التالي:

جدول رقم 2-13: جدول تطور صافي الربح وهامش الربح الصافي لمديرية قاسي طويل

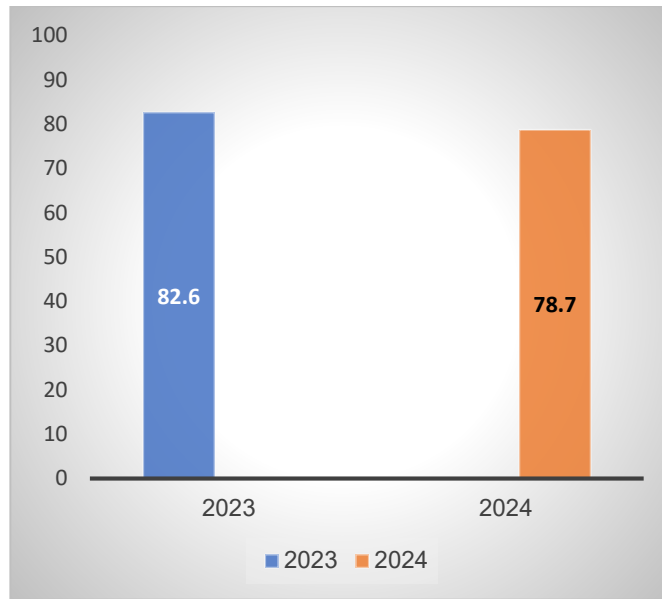
السنوات	2023	2024
صافي الربح	3059647151.00	2329171100.00
الإيرادات	3702056458.30	2958965696.44
هامش الربح الصافي %	82.6%	78.7%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

يوضح الجدول رقم (2_13) تطور كل من صافي الربح والإيرادات وهامش الربح الصافي لمديرية قاسي طويل خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2024، حيث نلاحظ أن المؤسسة حققت صافي ربح قدره 3,059,647,151 دج سنة 2023 مقابل إيرادات بلغت 3,702,056,458.30 دج، مما أدى إلى تسجيل هامش ربح صافي مرتفع قدره 82.6%، وهو ما يعكس كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح والتحكم في التكاليف خلال هذه السنة.

أما سنة 2024، فقد انخفض صافي الربح إلى 2,329,171,100 دج، كما تراجعت الإيرادات إلى 2,958,965,696.44 دج، لينخفض بذلك هامش الربح الصافي إلى 78.7%. ويفسر هذا التراجع بانخفاض مستوى النشاط أو ارتفاع بعض الأعباء والتكاليف التشغيلية مقارنة بالسنة السابقة.

الشكل رقم (4): أعمدة بيانية لنسب هامش الربح الصافي لمديرية قاسي طويل



معدل العائد على الأصول

يعرض الجدول التالي تطور النتائج المالية لمديرية قاسي طويل ورقلة من 2023 الى 2024:

جدول رقم 2-14 : جدول تطور صافي الربح والعائد على الأصول لمديرية قاسي طويل

2024	2023	السنوات
2329171100.00	3059647151.00	صافي الربح
16575369181.98	22373939063.94	اجمالي الأصول
14.05%	13.6%	العائد على الأصول %

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة

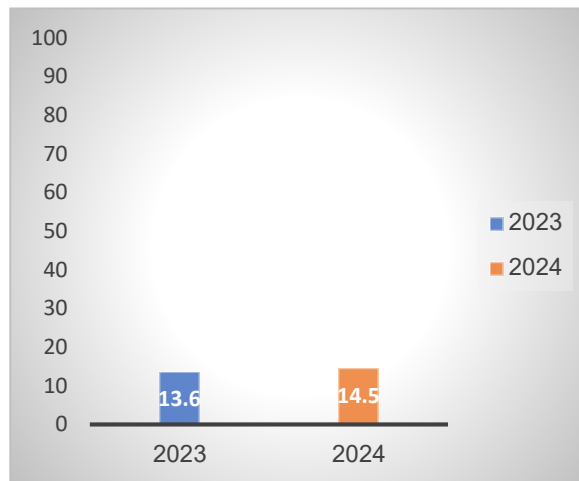
يوضح الجدول رقم (2_14) تطور صافي الربح والعائد على الأصول لمديرية قاسي طويل خلال الفترة 2023 الى 2024، حيث نلاحظ تراجعاً في صافي الربح المحقق، حيث انخفض من 305,964,715.00 دج في سنة 2023 إلى 232,917,110.00 دج في سنة 2024. هذا الانخفاض يمثل تراجعاً في مستوى الربحية للمؤسسة خلال هذه الفترة، وهو ما قد يستدعي مراجعة بنود التكاليف أو السياسات التشغيلية. حيث سجلت القيمة الإجمالية لـ الأصول انخفاضاً حاداً، حيث انتقلت من 2,237,393,906.34 دج في سنة 2023 لتصل إلى 1,657,536,918.98 دج في سنة 2024. رغم

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور السياسات المحاسبية في تحديد ربحية المؤسسات الاقتصادية

انخفاض صافي الربح، إلا أن معدل العائد على الأصول شهد تحسناً، حيث ارتفع من 13.6% في سنة 2023 إلى 14.05% في سنة 2024.

وهذه أعمدة بيانية توضح العائد على الأصول خلال فترة 2023 إلى 2024

الشكل رقم.. : أعمدة بيانية لنسب العائد على الأصول لمديرية قاسي طويل



3.1 العائد على حقوق الملكية

يعرض هذا الجدول تطور النتائج المالية لمديرية قاسي طويل على مدار سنتين من 2023 إلى

2024 من خلال هذا يمكن ملاحظة التغيرات في نسبة العائد على حقوق الملكية.

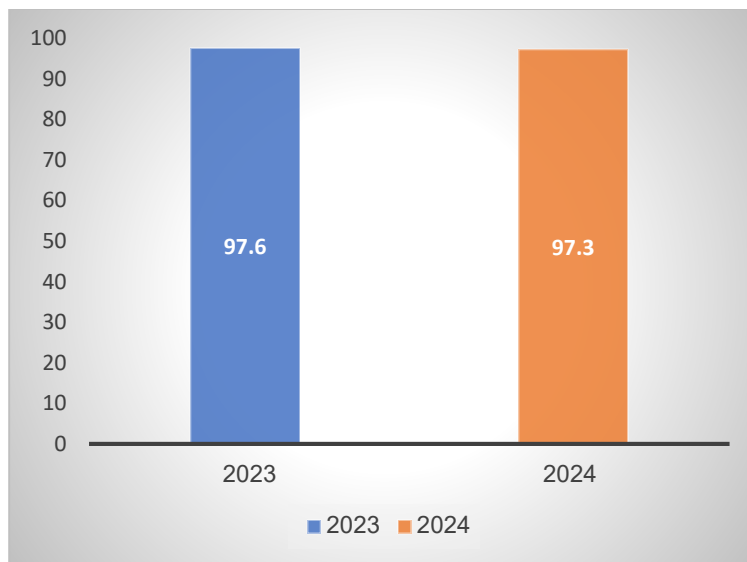
جدول رقم 2-15: جدول نسب العائد على حقوق الملكية لمديرية قاسي طويل

2024	2023	السنوات
2329171100.00	3059647151.00	صافي الربح
2392071536.87	3133474414.09	حقوق الملكية
97.3%	97.6%	العائد على حقوق الملكية %

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

يعرض الجدول أعلاه تطور الأداء المالي لمديرية "قاسي طويل" خلال الفترة الممتدة بين 2023 و 2024، وذلك من خلال التركيز على مؤشر العائد على حقوق الملكية (Return on Equity)، والذي يعد مقياساً أساسياً لمدى كفاءة المؤسسة في توليد الأرباح باستخدام أموال المساهمين أو التمويل الذاتي. صافي الربح يلاحظ تسجيل انخفاض في صافي الأرباح المحققة، حيث تراجعت من 305,964,7151.00 في عام 2023 إلى 232,917,1100.00 في عام 2024 وشهدت حقوق الملكية أيضاً تراجعاً نسبياً، حيث انتقلت من 313,347,4414.09 إلى 239,207,1536.87 خلال نفس الفترة.

الشكل رقم.. : أعمدة بيانية لنسب العائد على حقوق



- في عام 2023، بلغت نسبة العائد 97.6%، وهي نسبة مرتفعة جداً تعكس قدرة استثنائية للمؤسسة على تعظيم العائد للملاك مقابل كل وحدة نقدية مستثمرة.
 - في عام 2024، شهدت النسبة انخفاضاً طفيفاً لتصل إلى 97.3%، أي بفارق 0.3% عن العام السابق.
- على الرغم من الانخفاض الملحوظ في صافي الربح وحقوق الملكية، إلا أن الاستقرار النسبي في معدل العائد الحفاظ على مستوى فوق (97%) يشير إلى وجود توازن هيكلي في الأداء المالي

خلاصة الفصل:

يشكل هذا الفصل الجانب الميداني والتطبيقي للدراسة، حيث تم إسقاط المفاهيم النظرية على بيئة العمل الفعلية لمديرية قاسي طويل التابعة لمؤسسة سوناطراك. استهل الفصل بتقديم نظرة عامة حول الهيكل التنظيمي للمؤسسة، مع تسليط الضوء على قسم المالية والمحاسبة لفهم مسار المعالجة المالية. بعدها، تم استعراض السياسات المحاسبية المعتمدة في المؤسسة بالاستناد إلى مقابلة مع مسؤول القسم المالي. وقد تركز التحليل الميداني على سياستين أساسيتين: سياسة الإهلاك (بمقارنة أثر طريقتي الإهلاك الثابت والمتناقص) وسياسة تقييم المخزونات (بين التكلفة الوسطية المرجحة وطريقة الوارد أولاً صادر أولاً). وأثبتت المعالجات أن أي تغيير في هذه البدائل يؤثر جوهرياً على تكلفة المبيعات وقيمة الأعباء، وبالتالي على النتيجة المحاسبية الصافية. واختتم الفصل بتحليل القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2023-2024)، وقياس أثر تلك السياسات على مؤشرات الربحية الأساسية والمتمثلة في هامش الربح الصافي، العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE). وقد بيّنت النتائج تراجعاً عاماً في مستويات الربحية خلال سنة 2024 نتيجة لانخفاض رقم الأعمال وإنتاج السنة المالية، مما يؤكد في النهاية أن السياسات المحاسبية ليست مجرد أدوات لتسجيل البيانات، بل هي محدد أساسي يعكس ويوجه الأداء المالي والاقتصادي الحقيقي للمؤسسة.



الخاتمة

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي تناولت أثر السياسات المحاسبية على ربحية مؤسسة سوناطراك، تم التطرق إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بالسياسات المحاسبية والربحية، مع إبراز العلاقة القائمة بينهما ومدى تأثير طرق المعالجة المحاسبية على النتائج المالية للمؤسسة. وقد تبين أن اختيار السياسات المحاسبية الملائمة يساهم بشكل كبير في تحسين جودة المعلومات المالية، ودعم عملية اتخاذ القرار، وتعزيز الأداء المالي للمؤسسة.

كما أظهرت الدراسة أن الربحية تعد من أهم المؤشرات التي تعتمد عليها المؤسسة في تقييم كفاءتها ونجاحها في استغلال مواردها المتاحة، حيث تتأثر بشكل مباشر بالسياسات المحاسبية المطبقة، سواء تعلق الأمر بسياسات الإهلاك أو تقييم المخزونات أو معالجة الإيرادات والأعباء. لذلك فإن اعتماد سياسات محاسبية فعالة ومنسجمة مع طبيعة نشاط المؤسسة يساعد على تحقيق نتائج مالية أكثر دقة وشفافية.

أولاً: نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: من خلال الدراسة التطبيقية وتحليل الوثائق المحاسبية للمؤسسة، تبين أن مؤسسة سوناطراك تعتمد بالفعل على سياسات محاسبية واضحة تخص الإهلاك وتقييم المخزون، وعليه فإن هذه الفرضية صحيحة ومقبولة.

الفرضية الثانية: أظهرت الدراسة أن المؤسسة تعتمد على مجموعة من مؤشرات الربحية مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) وهامش الربح الصافي، وبالتالي فإن الفرضية صحيحة ومثبتة.

الفرضية الثالثة: من خلال دراسة أثر طرق الإهلاك، ثبت أن تغيير السياسات المحاسبية يؤثر على قيمة المصاريف والنتائج المالية ومؤشرات الربحية، لذلك فإن هذه الفرضية صحيحة.

الفرضية الرابعة: من خلال تتبع أثر طرق تقييم المخزون، تبين أن تقييم المخزون يؤثر على بند من بنود الميزانية، مما يؤدي إلى إحداث فرق في نتيجة السنة المالية المحققة في نهاية الدورة.

ثانيا: نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- تعتمد مؤسسة سوناطراك سياسات محاسبية خاصة بالإهلاك وتقييم المخزون وفق النظام المحاسبي المالي.
- تعتمد المؤسسة على مؤشرات الربحية مثل (ROA) و (ROE) وهامش الربح الصافي.
- تؤثر طرق الإهلاك وتقييم المخزون بشكل مباشر على النتائج المالية والربحية.
- تساهم السياسات المحاسبية في تحسين دقة وشفافية المعلومات المالية.
- تساعد السياسات المحاسبية الملائمة في دعم اتخاذ القرارات المالية والإدارية.
- توجد علاقة مباشرة بين السياسات المحاسبية وربحية المؤسسة الاقتصادية.

ثالثا: توصيات الدراسة

- المحافظة على ثبات السياسات المحاسبية المتعلقة بالإهلاك وتقييم المخزون، وعدم تغييرها إلا عند الضرورة، لضمان مصداقية القوائم المالية وقابلية المقارنة بين السنوات المالية.
- تعزيز استخدام التحليل المالي داخل المؤسسة بالاعتماد على مؤشرات الربحية مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) لمتابعة تطور الأداء المالي والربحية.
- اختيار السياسات المحاسبية الملائمة لطبيعة نشاط المؤسسة، خاصة ما يتعلق بسياسات الإهلاك وطرق تقييم المخزون، التي لها تأثير مباشر على النتائج المالية والربحية.
- تطوير الأنظمة المحاسبية الإلكترونية بما يسمح بتحسين دقة المعلومات المالية ومتابعة أثر السياسات المحاسبية على الربحية بصورة أكثر فعالية.
- تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي داخل المؤسسة، بما يساهم في تقديم معلومات مالية دقيقة تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة.

رابعا: آفاق الدراسة

وهي عناوين أو موضوعات بحثية تقترحها لغيرك من الباحثين لتكملة ما بدأته:

- دراسة أثر السياسات المحاسبية على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- دراسة العلاقة بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- دراسة دور السياسات المحاسبية في ترشيد القرارات المالية والإدارية داخل المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1. ابراهيم سالم محمد غراب، محمود محمد عبد السلام البيومي، المبادئ الرئيسية بأهم معايير المحاسبة الدولية، المكتب العربي الحديث ٣٠ ش سوتير - الأزاريطة، مصر.
2. ابو نصار محمد، محاسبة الإدارية المتقدمة، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، 2001.
3. الزبيدي، حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق عمان.
4. سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان.
5. طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، الجزء الأول، الدار الجامعية، طبعة 02، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 598.
6. كنجو عبود كنجو، ابراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 253.
7. محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2014 ص 5.
8. ويجانت، كيسو، كميل، ترجمة : مصطفى محمد جمعة ابو عمارة، نزار بن صالح الشويمان، " مبادئ المحاسبة "، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014-2015، ص 46.

❖ المجلات العلمية:

9. بلال شيخي، مهدي الحجاج، تفسير أثر الإهلاك على التوازن المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني، العدد السابع، 2014.
10. بن التاج موسى، بوعلاق مبارك، آثار التغيير في السياسات المحاسبية على جودة القوائم المالية في البيئة الجزائرية دراسة ميدانية، مجلة التحليل والإستشراف الاقتصادي، ورقلة، العدد الثاني، 2022، ص 127.
11. تهتان مراد، شروقي زين الدين، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، العدد 01 - افريل 2014.
12. جرد نورالدين، آيت محمد مراد، قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بين منظور النظام المحاسبي المالي ومنظور المعايير المحاسبية الدولية، مجلة البديل الاقتصادي، الجزائر، 2018.
13. خالص صافي صالح، الربحة، مفاهيمها و صيغ التعبير عنها، مجلة العلوم التجارية، المعهد الوطن للتجارة العدد 1 - الجزائر.
14. الشيخ عماد، دراسة اسعار الأسهم، المجلة العربية للعلوم الإدارية 2012.

15. عبد اللطيف مصيطفى، عبد القادر مراد، أثر استراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2013.
16. عمر عيد الجعيدي، مدى اختلاف العالقة لكل من ROA و ROE مع العوائد غير العادية للاسهام وتأثر العلاقة بنوع القطاع والحجم، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، عمان 2015.
17. ماهر محمود رسلان، العوامل المؤثرة في بناء السياسة المحاسبية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 12، العدد 2، جامعة 1992، ص55.
18. مها موسى محمد سالمه، عبدالرحيم محجوب أحمد محمد، أثر التغير في السياسات المحاسبية على قرارات الإستثمار في الشركات الشقيقة (دراسة ميدانية بالتطبيق على شركة دانفوديو التجارية)، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، العدد 2، السودان، 2023.
- ❖ رسائل وأطروحات:
19. إبتهاال خودة، العوامل المؤثرة في اختيار الدارة للسياسات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020.
20. إبتهاال خودة، العوامل المؤثرة في اختيار الدارة للسياسات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020.
21. أمال عويش، دور نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل آليات القياس في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي، (دراسة حالة مؤسسة سوناطراك - قاسي الطويل -)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016.
22. البحري خالد، مؤسسة سونطراك مديرية قاسي طويل، التعريف بقسم المحاسبة، قاعدة الحياة قاسي طويل، 2026/02/16، (مقابلة شخصية).
23. بن عمارة عبد الرحمان، بعباشة خولة، قرار التمويل وأثره على مؤشر الربحية في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة لمؤسسة كوندور برج بوعريرج)، مذكرة ماستر، جامعة محمد الباشير الإبراهيمي بوج بوعريرج، 2023.
24. بن ققة شيماء، ميموني سارة، العلاقة بين التغير في السياسات والطرق المحاسبية في الجودة القوائم المالية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019.
25. حمزة حريز، محددات الربحية في شركات المساهمة الجزائرية دراسة قياسية لعينة من الشركات ولاية ورقلة للفترة ما بين: 2015-2011، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.
26. حمزة حريز، محددات الربحية في شركات المساهمة الجزائرية دراسة قياسية لعينة من الشركات ولاية ورقلة للفترة ما بين: 2015-2011، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.

27. خليل دية، عمر الفاروق عيدي، تأثير مصادر التمويل على ربحية المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة تواب خلال الفترة (2017-2020)، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، 2022.
 28. دية وعيدي، تأثير مصادر التمويل على ربحية المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة تواب خلال الفترة (2017-2020)، مذكرة ماستر، جامعة محمد بو ضياف المسيلة، 2022.
 29. الزهرة فرحاني، اقتصاديات الحجم كعائق لدخول السوق، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، سكرة 2012.
 30. عكري سمية، أثر سياسات التسعير على الربحية في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة للمركب الصناعي والتجاري مطاحن الشرق الفجوج- ق المة- خلال الفترة الممتدة من 2018-2024، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2025.
 31. قطيب عبد القادر، العوامل المؤثرة على اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة عينة من مؤسسات ولاية غرداية، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، 2017.
 32. محمد الطيب موسى القذافي، محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي: 2012.
 33. محمد بغريش، محاسبة المخزون وأثرها على القوائم المالية، مذكرة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2010.
 34. الواهم مصباح أنفال، شلف أيمن، أثر خصائص المؤسسات في إختيار السياسات المحاسبية، مذكرة ماستر منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2024.
- ❖ القرارات والقوانين والمراسيم:
35. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 74، الجزائر، الأحد 15 ذو القعدة عام 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007.
 36. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادتين 11 و 12، من المرسوم التنفيذي رقم 11-24، المؤرخ في 27/01/2011، 2 الجريدة الرسمية العدد 7، الصادرة بتاريخ 02/02/2011.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

37. Gawryś, I., & Trippner, **Assessment of profitability of an economic entity on the example of a private university**. University of Social Sciences, Poland, 2017.

38. Pierre Conso, la gestion Financière de l'entreprise, Dunod ebtrise, 7cme édition, 1985.
39. Zhe, p et al, **Financial Activities and firm Performance–Microeconomics**, evidence form manufacturing in shanghi, discussion, Paper No. 5/2005. <http://ssrn.com>.
40. Mouhyddine Bougoffa, Kheyreddine Korichi, **Assessment of profitability of an economic entity on the example of a private university** ,Revue des Etudes Economiques Approfondies, Vol 5 , N° 1 , Année 2020.
41. Denis Lugovsky, Mikhail Kuter ,**Accounting Policies, Accounting Estimates and Its Role in the Preparation of Fair Financial Statements in Digital Econom**, Kuban State University, Krasnodar 350040, Russia,2021.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (02): جدول حسابات النتائج

سوناطراك



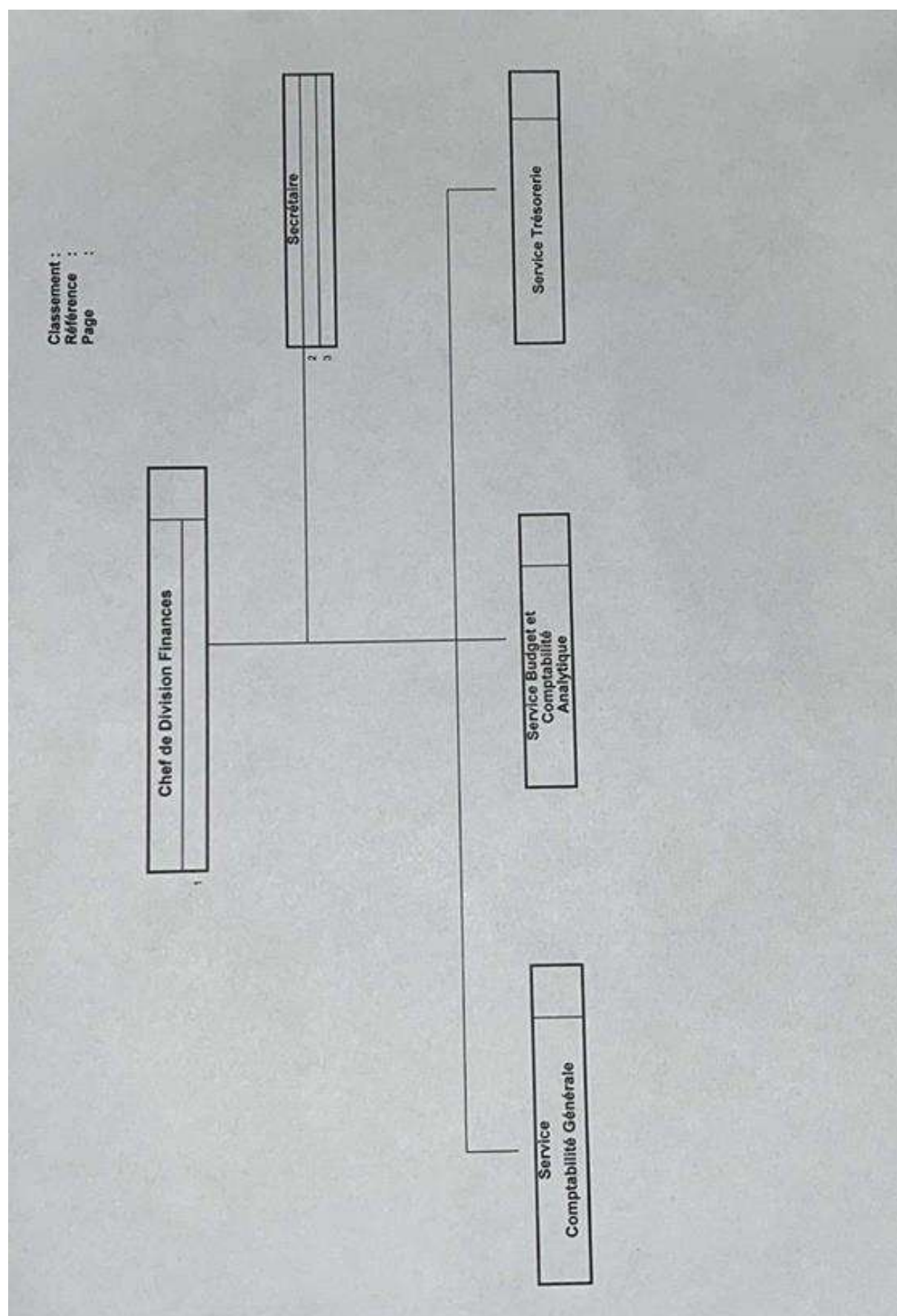
sonatrach

Activité Exploration - Production
Division production
Direction régionale de Gassi Touil

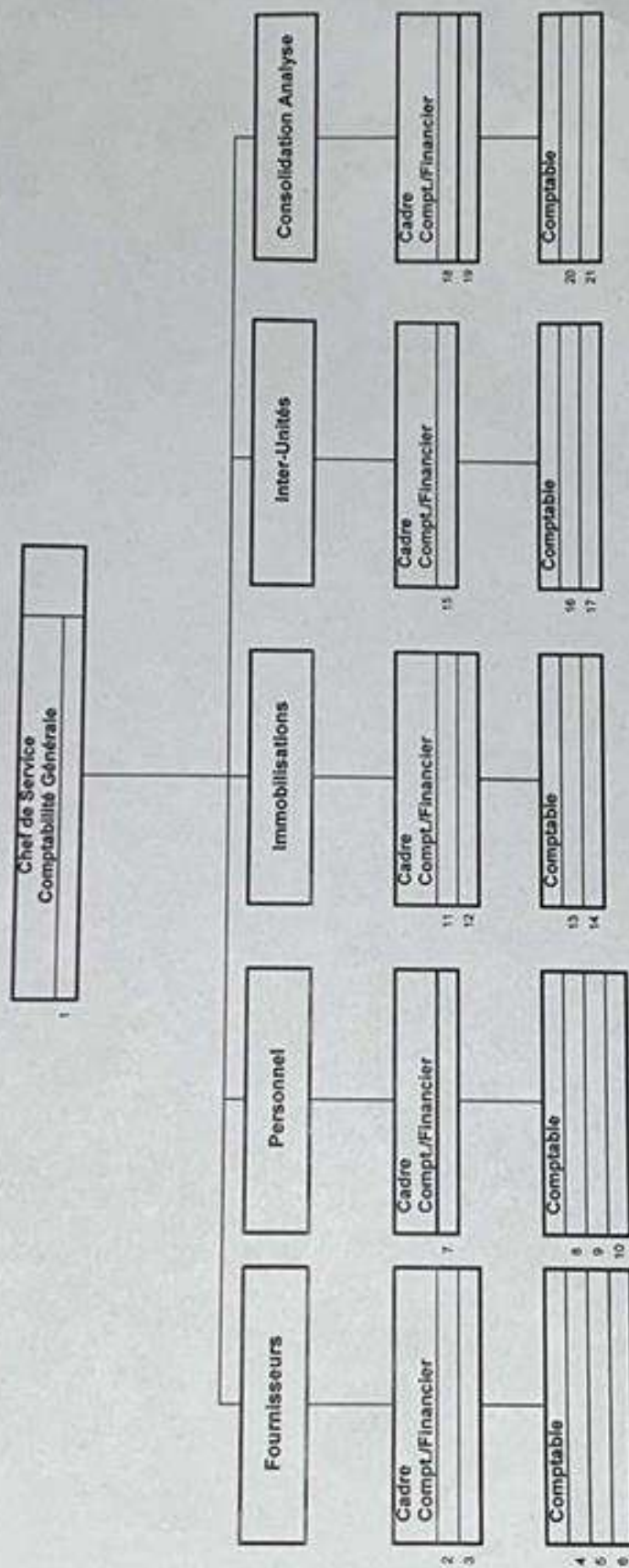
TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS
Exercice 2024

Réf	COMPTE DE RESULTAT	EN DINARS	
		2024	2023
70	Vente et produits annexes	2 958 965 696,44	3 702 056 458,30
72	Production stockée ou destockée		0,00
73	Production immobilisée		0,00
74	Subvention d'exploitation		0,00
1- PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 958 965 696,44	3 702 056 458,30
60	Achats consommés	176 223 650,00	229 090 745,00
61	Services extérieurs	165 723 873,00	215 441 034,90
62	autres services extérieurs	186 258 786,00	242 136 421,80
2- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		528 206 309,00	686 668 201,70
3- VALEUR AJOUTEE 1-2		2 430 759 387,44	3 015 388 256,60
63	Charges de personnel	129 523 356,33	168 380 363,23
64	Impôts, taxes et versements assimilés	87 164 121,24	113 313 357,61
4- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION 3 - IMPOTS		2 214 071 909,87	2 902 074 898,99
75	Autres produits opérationnels		
65	Autres charges opérationnelles		
68	Dotations aux amortissements et provisions et perte de valeurs		
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions		
5- RESULTAT OPERATIONNEL 4 + Produits - Charges + Reprise		2 214 071 909,87	2 902 074 898,99
76	Produits financiers	726 666 325,00	944 666 222,50
66	Charges financières	548 666 698,00	713 266 707,40
6- RESULTAT FINANCIER Produits financiers - Charges financières		177 999 627,00	231 399 515,10
7- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS 5 + 6		2 392 071 536,87	3 133 474 414,09
695/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
692/3	Impôts différé (Variations) sur résultats ordinaires		
8- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES 7 - 695/8 - 692/3		2 392 071 536,87	3 133 474 414,09
77	Eléments extraordinaires (Produits)		
67	Eléments extraordinaires (Charges)		
9- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
10- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 392 071 536,87	3 133 474 414,09

الملحق رقم (03): الهيكل التنظيمي لقسم المالية



Classement :
Référence :
Page :



Classement :
Référence :
Page :

